الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة فرع: علوم المالية والمحاسبة

رقم: ..... تخصص: مالية وبنوك

عنوان الموضوع

تقييم أداء مؤشرات البنوك التجارية في الجزائر

- دراسة حالة الصندوق الوطني للاحتياط التوفيرcnap-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

اعداد الطالبة اشراف الدكتور

نجوى قلمين كمال زيتوني

لجنة المناقشة

بوتيارة عنتر	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
كمال زيتوني	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
حميدي أحمد سعيد	أ. محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2018 م

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى الذي وفق لهذا العمل ويسر للعبد الضعيف السبل وهيئ الأسباب حتى تم بفضله وإحسانه، فله تعالى الثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أشكر في هذا المقام أستاذي الدكتور كمال زيتوني–حفظه الله- الذي فاقت أفضاله علي ما يقوم بحقه الشكران، من يوم تفضل-حضرته- بقبول الإشراف على هذا البحث، وحين رعاه في مراحل إنجازه إلى أن استوى مكتملا. فأسأل الله تعالى أن يجازيه عني خير الجزاء وجزاء الخير، وأن يمده بالعافية في طاعته.

وأشكر كل من أسدى إلي معونة في أثناء إنجاز العمل، إلى كل هؤلاء؛ و كثير غيرهم ممن لا يحصرهم المقام، أرفع معالم الشكر، وأسأل الله أن يبارك فيهم ويجعلهم من أهل طاعته ومحبته.

إهداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره .. ولا يطيب النهار إلا بطاعته..
ولا يطيب الحياة إلا بذكره وعبادته .. من وفقني في جميع الخطوات..
ولبى ما في قلبي من دعوات من عالي سبع سموات .. جل جلاله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. وهدى الأمة .. نبي الرحمة..
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تحت أقدامها تنام أول أمنياتي ... وفوق رأسها أجمل محطات القبل.. دليلة وجنتي ...يا نبع الحنان ولحن الأمل...

وشار كني عناء مشواري ورحلتي ..يا سندي وقدوتي..يا رفيق الدرب ابي حميد

إليك يا من زرع بدربي فوانيسا تضيء العتمة..يا حضن الرضا.. ونبض المودة

الي اخواني وأخواتي يحي، طارق زياد، سيف الإسلام، حسناء، وسام، عائشة.

إلى من رسموا من الدموع ألف ابتسامة..ينابيع الصدق ورفقاء الدرب
بهنائه وشقاءه وجمعتني الاقدار بهم عبر طيات سنين الحياة تاركين
بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي صديقتي راوية، رفيدة

نجوى

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
اهداء
فهرس المحتويات..... I
الجداول III
الأشكال..... IV
مقدمة..... أ–د

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية

تمهيد 06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية..... 07
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية..... 07
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها:..... 10
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية ووظائفها..... 13
المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها. 19
المطلب الأول: موارد البنوك التجارية..... 19
..... 19
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية..... 21
خلاصة..... 24

الفصل الثاني: عموميات حول تقييم الأداء والأداء المالي

تمهيد..... 26
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي. 27
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي ومؤشراته..... 27
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وجوانبه..... 28
المبحث الثاني: النسب المالية كأسلوب لتقييم أداء البنك التجاري. 39
المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء..... 39
المطلب الثاني: اختيار مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية..... 41
خلاصة:..... 49

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

تمهيد..... 51
المبحث الأول: تقديم بنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير..... 52
المطلب الأول: تعريف بالصندوق الوطني للاحتياط والتوفير– مهامه وتطوره التاريخي–. 52
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للإحتياط والتوفير 53
المطلب الثالث: خدمات الصندوق الوطني للإحتياط التوفير 55
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية الصندوق الوطني للإحتياط التوفير –باستخدام أدوات التحليل المالي..... 61
المطلب الأول: التحليل الأفقي للقوائم المالية الصندوق الوطني للإحتياط التوفير –بنك 61
المطلب الثاني: التحليل العمودي للقوائم المالية الصندوق الوطني للإحتياط التوفير –بنك 71
المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات تقييم الأداء..... 76
خلاصة: 90
خاتمة.....91
قائمة المراجع..... 92
الملاحق.....
الملخص .....

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول (01): ميزانية البنك التجاري	23
02	الجدول(02): التحليل الأفقي للأصول	62
03	الجدول (03): التحليل الأفقي للخصوم	67
04	الجدول (04): التحليل العمودي للأصول	71
05	الجدول (05): التحليل العمودي للخصوم	74
06	الجدول (06): مؤشرات ربحية القرض الشعبي الجزائري مقارنة بمؤشرات القطاع العمومي	77
07	الجدول(07): مؤشرات كفاية رأس المال القرض الشعبي الجزائري -بنك	81
08	الجدول (08): مؤشرات السيولة القرض الشعبي الجزائري-بنك	84
09	الجدول (09): مؤشرات الكفاءة للقرض الشعبي الجزائري -بنك	86
10	الجدول (10): مؤشرات توظيف الأموال القرض الشعبي الجزائري بنك- مقارنة بالقطاع المصرفي العمومي	88

الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل رقم 1: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	18
02	الشكل رقم 2: تقييم الأداء.	29
03	الشكل رقم 3: أهمية تقييم الأداء	32
04	الشكل رقم 4: مثلث الأداء	33

مقدمة

مقدمة

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنلوجية، في مجال الاتصال والعولمة وزيادة عدد الفروع والمتعاملين، مما أدى الى زيادة حجم المعاملات في البنوك، الامر الذي أدى الى اشتداد المنافسة بين هذه البنوك فيما يخص جودة الخدمات المصرفية المقدمة وكذلك التنويع فيها، فكان الاهتمام بالقطاع المصرفي واجب وضرورة لمعظم الدول المتطورة منها والسائرة في طريق النمو.

اذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات، كما تلعب البنوك دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز والفائض في الموارد المالية، وتسعى كذلك الى تحقيق اعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة اخطار محتملة ستواجهها والعمل على التقليل منها.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وافلاس العديد من الشركات الامريكية والأوروبية، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، اذ يعتبر تقييم أداء البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية، وهناك العديد من المعايير والمؤشرات لقياس أدائها ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟

وللإجابة على الاشكال المطروح نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية؟

-ما المقصود بالبنوك التجارية، وماهي اهم وظائفها؟

-ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنك؟

-ماهي طرق تقييم الأداء المالي في البنك؟

فرضيات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تحديد الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

فرضيات البحث:

*البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب العجز أصحاب الفائض، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من عند أصحاب العجز ومنحها لأصحاب الفائض.

*تقييم الأداء المالي هو تحليل معلومات مالية من اجل التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما.

*يتم تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها من المؤشرات المستعلمة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع في حد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ومن جهة أخرى فان ما تعرفة البيئة المصرفية المحلية او العالمية من تحولات على العديد من الأصعدة خصوصا ما يتعلق منها بتكنولوجيا الاتصال والاعلام الالي تفرض ضرورة البحث في هذا الموضوع في ظل معطيات البيئة الحالية بما تعرفه من تقلبات وتغيرات على مختلف المجالات.

اهداف الدراسة:

اما فيما يتعلق بأهداف الدراسة فتتمثل أهمها فيما يلي:

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك التجارية، ومدى وملاءمتها في ظل البيئة الحالية.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك التجارية.
- تقييم الأداء المالي للبنك من خلال استعمال أدوات التحليل المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للمبررات التالية:

يدخل هذا الموضوع في تخصص محل الدراسة الاكاديمية وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة والبحث امرا مستحسنا من الناحية الموضوعية، الى ذلك فان الرغبة في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا إضافية الى ذلك فان الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا إضافيا لاختياره.

حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة على نطاق البنوك التجارية العمومية القرض الشعبي الجزائري. اما الحدود الزمانية فقد تمثلت في الفترة الممتدة بين 2005-2009وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

منهج الدراسة وأدوات البحث

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته وفروضه وحدوده، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يستوجب الجانب النظري الوصف بينما سنستعمل التحليل في الجانب التطبيقي، وحتى نستطيع الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من معطيات وبيانات، سنلجأ إلى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي ستكون المؤسسة ميدان الدراسة له هو القرض الشعبي الجزائري.

صعوبات البحث:

من بين اهم الصعوبات التي اثرت على البحث اثناء اعداه ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية بالبنوك ميدانيا وذلك بحجة سرية الموضوع.
- عدم توفر القدر الكافي من الدراسات حول الموضوع في المكتبات الجامعية، إضافة الى غيرها من المراجع كالكتب والدوريات المتخصصة في هذا المجال.

محتويات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه، وذلك بإثبات الفرضيات أو نفيها التي تمثل موضوع البحث ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة اقسام، تسبقهما مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصا للبحث، نتائج البحث، وأهم المقترحات.

الفصل الأول: بعنوان **الإطار النظري للبنوك التجارية،** وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول ماهية البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى، موارد واستخدامات البنوك التجارية.

الفصل الثاني: تحت عنوان **عموميات حول تقييم الأداء المالي،** حيث قسم إلى مبحثين، سنحاول من خلال المبحث الأول التطرق الى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى النسب المالية كأسلوب لتقييم أداء البنك التجاري

الجزء الثاني يشمل الجزء التطبيقي والذي يتكون من فصل واحد:

الفصل الثالث: بعنوان **دراسة حالة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير** ، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث نتكلم في المبحث الأول حول الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير – بنك نشأته، نشاطه مهامه وفي المبحث الثاني فيتم فيه تحليل ودراسة القوائم المالية للبنك محل الدراسة باستخدام التحليل المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك التجارية

تمهيد

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع، ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وهذا بفضل الخصائص التي سندرسها في هذا الفصل والتي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى، وسنتطرق أيضا إلى أهداف البنك التجاري بوصفها المعيار الذي على ضوئه سوف تصاغ السياسات وتتخذ القرارات.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية واحدة من أهم المؤسسات المالية في أي اقتصاد، حيث تلعب دورا هاما في تعبئة الأموال وإعادة توظيفها عبر دور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين الذين يحتاجون إلى التمويل، كما تقوم بممارسة دورا سياسي وفعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تمويل عملية الاستثمار، وما تقدمه للاقتصاد من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية، إضافة إلى مختلف الخدمات الحديثة التي توفرها لكافة الأفراد والمنشآت.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

البنوك التجارية مؤسسات مالية وسيطيه يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وتتميز عن غيرها من الوسطاء الماليين في مقدرتها على خلق النقود من خلال قبول الودائع الجارية.

الفرع الأول: تعريف البنك التجاري:

-إن كلمة "بنك" اشتقت من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق أمستردام والبندقية، ومن حيث الأصل اللغوي للكلمة فهو الكلمة الإيطالية (banco) والتي تعني المصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، وبعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة ويجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

-ويعرف البنك الجاري بأنه "مؤسسة مالية تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع ويتعهد بتسديد مبالغهم عند الطلب أو الأجل كما يقدم قروض لهم.[1]

-ويعرف أيضا بأنه عبارة عن منشآت تقوم بتلقي المدخرات من القطاعات المختلفة وتوفيرها للقطاعات التي تحتاجها بالإضافة إلى أداء الخدمات المالية للأفراد المتعاملين معها.[2]

-كما يعرف البنك التجاري بأنه عبارة عن مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجر.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

البنك هو مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع لأجل وودائع تحت الطلب، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والمساهمة في إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات مصرفية تجارية ومالية وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل وللتجار في بداية قيامها فهي أقدم البنوك نشأة على الإطلاق ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية.

[1] سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص75.

[2] مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات تأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص18.

[3] سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015، ص20.

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية:

-إن فكرة ظهور البنوك التجارية بدأت في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد. فبعد ظهور مشاكل نظام المقايضة كان بنك النقود يمثل حلا جديدا، إلا أن هذه النقود كانت تمثل مما أوجب على مالكيها البحث عن وسائل جيدة لحفظها، فكان الصاغة هم الجهة الأمينة التي تستطيع القيام بهذه المهمة بسبب وسائل الحماية الموجودة لديهم.[1]

-لقد تطورت البنوك التجارية تاريخيا وقد كان هذا التطور مقرونا بتأثير كل من التجار والمرابين والصاغة. إذ مارس التجار إتمام عمليات البيع بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة مقابل التنازل عن جزء من قيمتها، ونتيجة للتوسع في هذه الآلية ظهر ما يدعى ببيوت المال والتي تقوم بتقييم هذه الأوراق التجارية وخصمها.

أما المرابين فقد ظهر نشاطهم نظرا لحاجة الناس للاقتراض والتعامل بالدين من خلال أموالهم الخاصة مقابل فائدة معينة.[2]

-وقد تطور نشاط البنوك إلى قبول الودائع ومنح القروض والائتمان، إذ أصبحت هذه العملية مربحة نتيجة للفرق في الفائدة، لذا ازدادت الموارد المخصصة للائتمان نتيجة لازدياد الموارد المالية المخصصة للإقراض وقد ساهم في ذلك إنشاء الوعي المصرفي في المجتمعات. وقد تطور عمل البنوك التجارية وامتد نطاقها عبر الحدود لتتحول من محلية إلى دولية وازدياد المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في جميع أنحاء العالم.

-أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى بعد ازدهار المدن الإيطالية، خاصة جنوه وفلورنسا بسبب الحروب الصليبية ونتيجة للتوسع في

[1] محمود حسين الولائي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص101.

[2] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص153.

النشاطات التجارية وما ارتبط بها من إزالة للحواجز الجمركية. فقد نشأت المصارف في الموانئ التجارية المهمة في العالم، ولعل أول مصرف قام في البندقية عام 1157،[1] ثم نشأ بنك برشلونة عام 1901، وفي جنوه 1408، وفي قيسيا عام 1587، باسم **Banco della paizzadi Rialta** وفي ميلانو 1593.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها:

للبنوك التجارية خصائص وأنواع تميزها عن غيرها:

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أربعة أنواع أساسية وذلك وفقا لملكيتها وحجم نشاطها وتنظيمها الإداري والتي تتمثل فيما يلي:

1-بنوك ذات الفروع: تعرف هذه البنوك بالبنوك التجارية العامة، حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد، وتتم عمليات الرقابة من خلال المركز الرئيسي للبنك، وتقوم هذه الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.[2]

[1] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف والتطبيقات العملية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص107.

2-البنوك الفردية:

هي منشأة صغيرة يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص، وتتميز عن باقي البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك في الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر.[1]

3-بنوك المجموعات: وتأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة لها، التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي.

وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، حيث انتشرت بشكل كبير في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

4-البنوك المحلية: يقتصر دور البنوك التجارية على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مدينة، أو محافظة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة.[3]

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية:

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي:[4]

---

[1] محمد سعيد نور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص18.

[2] محمد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج، عمان، 2006، ص34.

[3] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007، ص18

[4] رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2009، ص ص22-24.

1-تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق مع طبيعة اقتصاد البلد.

2-تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساسي للنظام المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة الاقتصاد للبلد.[1]

3-تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحدة. إن تعدد وتنوع البنوك التجارية تتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد، غير أن تتعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما؛

4-تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصرفها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فالأولى ابرائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة التشريع، تخاطب النقود القانونية كافة القطاعات في حين النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي فقط.

5-تسعى البنوك التجارية إلى الربح على عكس البنك المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأس مالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

[1] رايس حدة، مرجع نفسه، ص ص24/22.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسات المالية العليا.[1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية ووظائفها

إن تنظيم وضبط أعمال ووظائف البنوك التجارية من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها وهي الربحية، الأمان والسيولة، ولها وظائف تقوم بها والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية

1-الربحية

يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة وهي الفوائد المدفوعة على الودائع لذا يقال إن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرض لآثار الرفع المالي هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها الزيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس في ذلك فإن انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض الأرباح بنسبة أكبر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة زيادة الإيرادات وتجنب حدوث الانخفاض فيها وذلك بغية تحقيق عائد ملائم لملاكه. لكن رغم تلبية البنك لالتزاماته بدفع فوائد على الودائع سواء حقق أرباحا أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدلا من أموال الملاك لتمويل عملياته يحقق هامش فائدة يتمثل في الفرق بين الفوائد على الودائع والأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب. [2]

---

[1] http://hayat123.wikis pace.com le 23.02.2018 à 12:32.

[2] أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 147.

2-السيولة

حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك.[1]

3-الأمان

نقصد بالأمان المتوفر لدى الطرفين كل من المودعين والبنك، فبخصوص أمان المودعين على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم، وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد ويمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك صغير نسبيا ولا يمثل سوى 10% من إجمالي الأصول، لذلك يجب أن لا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي لهذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين، وأما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحدد ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن.[2]

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية وأخرى حديثة وهي كالآتي:

[1] عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل المالي التطويقي للبيانات، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 18.

[2] محمد صالح الحناوي، المؤسسات-البورصة والبنوك العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص211.

1-الوظائف التقليدية: وتتمثل فيما يلي:[1]

-قبول الودائع:

إن قبول الودائع هو الوظيفة الأساسية للبنك. ولكي تزداد أعمال أي بنك فلابد من اجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع. ولكن الحصول على الودائع ليست غاية للبنك في حد ذاتها، إذ الغاية المتوخاة هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين.

يقوم البنك بدفع فوائد لأصحاب الودائع الاستثمارية عن أموالهم المحتفظ بها لدى البنك ويتقاضى في نفس الوقت فوائدا على القروض التي يقدمها للمستثمرين، وبذلك فيحقق له قدرا من الأرباح.

وتعمل البنوك على اجتذاب الودائع من خلال الأساليب التالية:

-الممارسات السليمة في توظيف الودائع.

-زيادة القوة المالية والإدارية للبنك من خلال: تدعيم رأس المال.

-زيادة الكفاءة الإدارية.

-خلق النقود: هي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية كما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، فالبنك التجاري بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، مما يتسبب ذلك في زيادة كمية النقود في حدود متزايدة، وتحدث عملية خلق نقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي ويطلق على

[1] **محمود حسين الوادي واخرون، مرجع سابق، ص111.**

هذه الودائع بالودائع المشتقة تمييزا لها عن الودائع الأصلية، والتي تتمثل في قيام أحد العملاء بإيداع نقود أو شيكات حصل عليها من وحدات خارج الجهاز المصرفي.[1]

-**منح الائتمان:** تعني هذه الوظيفة، أن يقدم البنك مبالغ نقدية، إلى الأفراد والمشروعات ورجال الأعمال، لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد أو لأجل طويل. وذلك حتى يتمكن هؤلاء المقترضون من مباشرة أعمالهم أو استمرارها، على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، يضاف إليها نسبة معينة من مبلغ القرض، يسمى هذا المبلغ الإضافي بالفائدة وتحسب على أساس سنوي.

قد يأخذ الائتمان الذي يمنحه البنوك التجارية شكلا آخر، يعرف بالاعتماد المستندي، وهو يعني أن يتعهد المصرف المستفيد هو البائع، بناءا على طلب فاتح الاعتماد وهي المشتري، أن يضع تحت تصرف المستفيد مبلغا من المال يدفع له مقابل تقديم مستندات ووثائق محددة ومعروفة تبين عمليات شحن المنتجات خلال مدة معينة، حسب الشروط المتفق عليها.[2]

2-الوظائف الحديثة:

نظرا لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد تغيرت النظرة للمصرف من مجرد (مكان) لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة كبيرة تهدف إلى تأدية الخدمات المصرفية للمجتمع وزيادة تمويل المشاريع التنموية في الدولة فقد أدى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي والحد من البطالة والعمل على وقف التضخم المالي ورفع مستوى المعيشة لدى الفرد وهذا كله أدى إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري والمتمثلة فيما يلي:[3]

[1] قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة ماجيستير، فرع مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2008-2009، ص10-11.

[2] طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، مرجع سابق، ص ص 157-158.

[3]

1-تقديم خدمات استثمارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف، وفتح الاعتماد المستندي.

2-المساهمة في دعم تمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.

3-تمويل الإسكان الشخصي.

4-ادخار المناسبات.

5-سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

6-خدمات البطاقة الائتمانية.

7-تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات.

8-تحصيل الأوراق التجارية.

9-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

10- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

-ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ مبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد وهما: وظيفة التوزيع، ووظيفة الإشراف والرقابة.[1]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، الأردن-عمان، 2006، ص ص12-13.

الشكل رقم 1: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية.

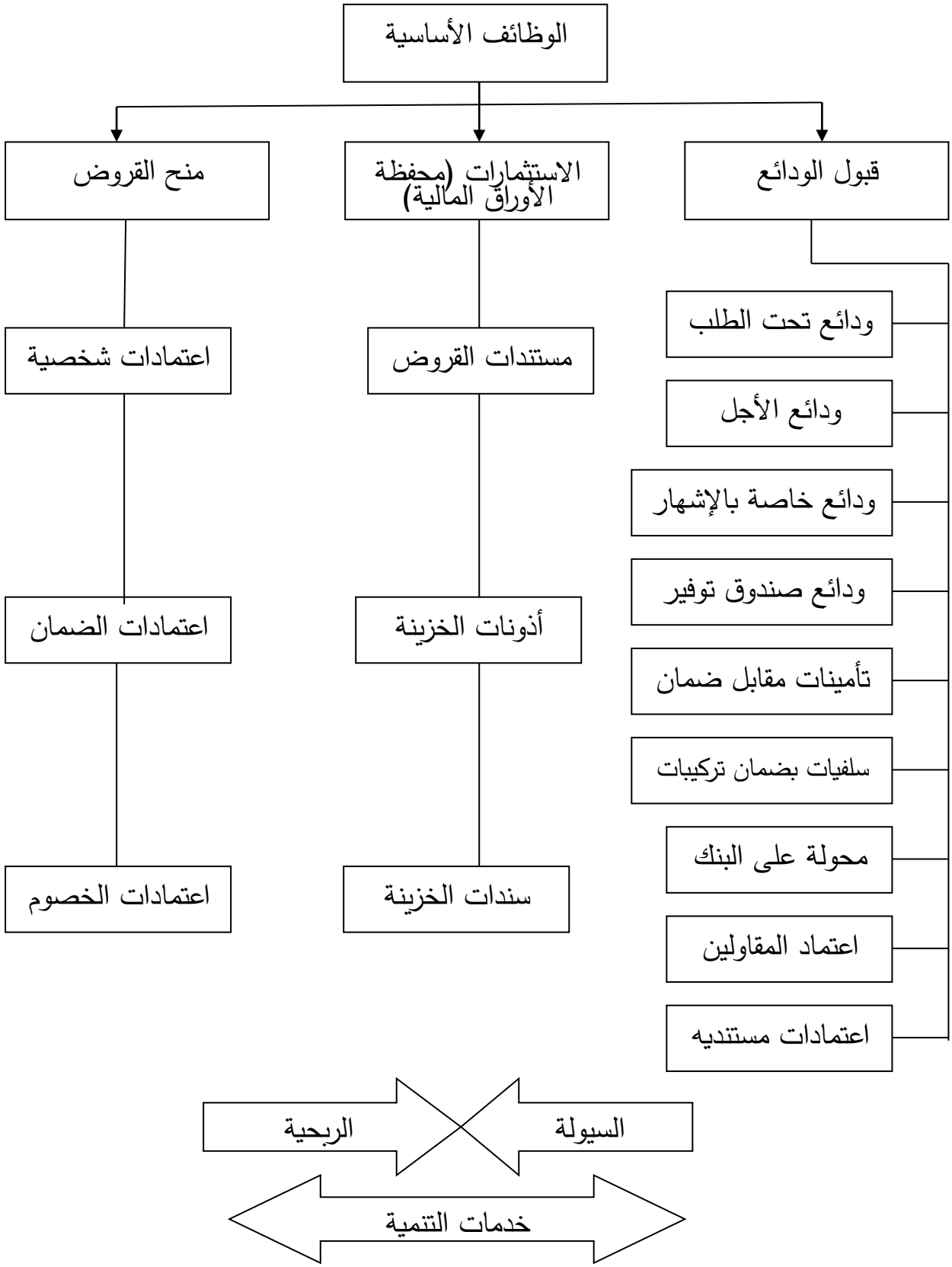

المصدر: حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص2.

المبحث الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها.

تتنوع موارد البنوك التجارية من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزاما للبنك اتجاه الغير، أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي يتم من خلالها يشتغل البنك الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أرباح عوائد، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مصادر كل من الموارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالآتي:

أولا: الموارد الذاتية: (داخلية)

وتتمثل فيما يلي:

1-رأس المال المدفوع واحتياطاته؛

2-ما تمده البنوك من موارد أخرى؛

3-ما يسلمه الأفراد والمشروعات إليه من الودائع على اختلاف أنواعها.

وتتمثل الودائع المصدر الأساسي للأموال لمزاولة نشاطه، وفي حقيقة الأمر أن مهمة رأس المال والاحتياطات هي توفير الحماية للمودعين.[1]

1-رأس المال المدفوع: تمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الاتفاق على تسيير أعماله، وتتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين، وتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسيله بالخارج

[1] ازاد قاسم، إدارة البنك التجاري، مذكرة ماجيستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، د ن، ص7.

وهذا ما يؤدي إلى المحافظة على نسب معينة بين رأس المال المدفوع وبين ما يلتزم به البنك من ودائع.

2-الاحتياطات: هي المبالغ التي يخصصها البنك من صافي أرباحه المعدة للتوزيع على المساهمين، وقد تكون الاحتياطات الخاصة (اختيارية) أو قانونية (إجبارية).

3-أرباح غير موزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم، وقد توزع الإدارة جزءا منها وتبقى الجزء الآخر على شكل أرباح غير موزعة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع في أي وقت.[1]

ثانيا: الموارد الغير الذاتية (خارجية): وتشمل:

أ-الودائع: تمثل الودائع المورد الرئيسي لموارد البنك ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:[2]

-**ودائع توفير:** هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، وفي نفس الوقت تكون مصدرا من مصادر البنك.

-**الودائع الجارية:** وتعرف كذلك باسم الودائع تحت الطلب، حيث أن الزبون يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك بذلك.

-**الودائع لأجل:** وتكون لأجل محدود ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.

---

[1] بن بكري خالد وآخرون، سياسة الائتمان في البنوك التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص21

[2] موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر،2003-2004،ص13.

-**الودائع بإخطار**: وهذه الودائع تكون عليها فائدة، لكن يتعين على صاحبها أن يخبر البنك قبل سحبها بزمن معين.

-**شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع:**

وهي عبارة عن خصم والتزامات على البنك، ويكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

مستحق البنوك: ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.[1]

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباح من أجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءا آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها لا تدر ربحا كبيرا لسندات الخزينة والأوراق التجارية، وتشير الاستخدامات (الأصول) في ميزانية البنك التجاري إلى مختلف وجوه استعمال موارده وتتمثل في:

1-الأرصدة النقدية الحضارة: وتتمثل في السيولة النقدية العالية، وتتخذ عدة أشكال:

-نقود حضارة في خزينة البنك.

-أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي.

-أرصدة سائلة أخرى ذهب، عملات...إلخ.

[1] عاشوري صورية، دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص ص11-12.

2-أوراق مخصوصة: وتتمثل في قيمة الأوراق التجارية التي خصصها البنك لعملائه وكذلك قيمة أذون الخزينة التي يكون البنك قد خصمها واحتفظ بها لديه إلى حين موعد استحقاقها.[1]

3-القروض التي يقدمها البنك:

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائدا مناسبا يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستنديه لتمويل التجارة الخارجية. أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمته، وتنقسم القروض في البنوك التجارية إلى: قروض عقارية، قروض مقدمة للأفراد، قروض مقدمة للمؤسسات المالية.

4-الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية): قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظرا لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروض طويلة الأجل.

5-أذونات الخزينة: وهي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات بميزانية الدولة، وتقوم البنوك التجارية بشرائها والاحتفاظ بها حتى يحين موعد استردادها، وهذا بعد فترة قصيرة لا تتجاوز 3 أشهر.

6-أصول أخرى: وتتضمن باقي الأصول من الأراضي والممتلكات الأخرى والمباني.

واعتمادا على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري كما يلي:

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص10.

الجدول (01): ميزانية البنك التجاري.

	الأصول (استخدامات)		الالتزامات وحقوق الملكية (موارد)
Xx	نقدية لدى الصندوق وأرصدة لدى	Xx	ودائع تحت الطلب.
X	البنوك.	Xx	ودائع توفير.
Xx	البنوك.	Xx	ودائع للأجل.
Xx	موجودات مالية.	Xx	ودائع البنوك وأرصدتها الدائنة.
Xx	كمبيالات مخصوصة.	Xx	تأمينات نقدية.
Xx	قروض وسلف.	Xx	قروض من بنوك أخرى.
xx	أصول ثابتة.	Xx	قروض من البنك المركزي.
	أصول أخرى.	Xx	مطلوبات أخرى.
		Xx	**حقوق الملكية.**
		xx	رأس المال المدفوع.
			الاحتياطي القانوني.
			الاحتياطات الأخرى والأرباح المدورة

المصدر: طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013، ص160.

خلاصة

يتجسد دور البنوك التجارية في القيام بوظائفها سواء التقليدية، والتي تتمثل أساسا في دور الوساطة المالية بين المدخرين والمقرضين فتخلق النقود، وهي الوظيفة التي تنفرد بها عن باقي الوسطاء الماليين، أو فيما يتعلق بالوظائف الحديثة، كالاستثمار في الأوراق المالية وتقديم الخدمات المالية كما تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف تعطيم الربحية، توفير الأمان للمودعين وتوفير السيولة، وتلعب هذه الأهداف دورا بارزا في تشكل سياسة البنوك التجارية في مجال تقديم القروض.

قامت البنوك التجارية إلى جانب وظائفها التقليدي، بتطوير نشاطها عبر تقديم خدمات مصرفية حديثة موجهة لمجالات عديدة توفر لها موارد مالية معتبرة وذلك في سبيل تكريس مفهوم البنك الشامل.

الفصل الثاني

عموميات حول تقييم الأداء المالي

تمهيد

إن غاية المصرف وأهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط.

لتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة. للوصول الرعاية المنشأة، ومن هذه الوسائل المعتمدة في المجال، هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء.

إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء والأداء المالي أما في المبحث الثاني سنحاول التعرف على أهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى تعريف كل من الأداء المالي وأهم المؤشرات التي يرتكز عليها بالإضافة إلى إعطاء مفهوم لتقييم الأداء والأهداف التي تصبو إليها عملية التقييم.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي .

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي.

-يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]

-من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

-كما يعرف كذلك على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل من استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

هنا يمكن القول أن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المسطرة لها من قبل الإدارة.

-ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيدة بأقل تكلفة.

ومن هنا نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تحقيق تكاليفها وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته. واستخدام فعالية واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

---

[1] عبد الوهاب داون ورشيدة حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الجامعية غرداية، المجلد السابع، 2014، ص24.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء وجوانبه

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

نتيجة للتطورات الاقتصادية المعاصرة ازدادت أهمية الحسابات الختامية والميزانيات وزاد معها الاهتمام بدراسة وتحليل الأرقام والبيانات الواردة في هذه الحسابات بغية التعرف على نقاط الضعف والقوة وتحديد أسباب النجاح والفشل الذي يلحق بالمنشآت، أي العمل على تقييم أدائها بمختلف الطرق وفق مجموعة من المعايير ومن الضروري أن تقوم الإدارة بتقييم الأداء للتعرف على درجة تحقيق الأهداف.

-تعد عملية تقييم الأداء المرحلة الأخيرة والمهمة من مراحل العملية الإدارية خلال الفترة القياس، وهي تعبر عن الحكم والنتيجة النهائية للنشاط من خلال فترة معينة، إذ يتم القياس الأداء الفعلي للأنشطة والعمليات المختلفة التي تم القيام بها أو التي مازالت تنشر أثناء مرحلة تنفيذ الاستراتيجية، ثم مقارنة الأداء المخطط والكشف عن أي انحرافات في التنفيذ، وبعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لعلاج هذه الانحرافات.[1] يمكن تعريف تقييم الأداء كما يلي:

تقييم الأداء: هو فحص تحليلي انتقادي شامل لخطط، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة". ويمكن التمييز بين المستويات التالية:

-**على مستوى المؤسسة:** الحكم على كفاءة المؤسسة بمقارنة فعالية التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة وتمهيد تشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل.

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص47.

-**على مستوى الفرد:** تتبلور عملية تقييم الأداء لفرد في المؤسسة في التقديم المنتظم والمستمر لإنجاز الفرد للعمل وتوقعات تنميته وتطويره في المستقبل.[1]

تقييم الأداء هو: العملية التي تقوم فيها المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء.

الشكل رقم 2: تقييم الأداء.

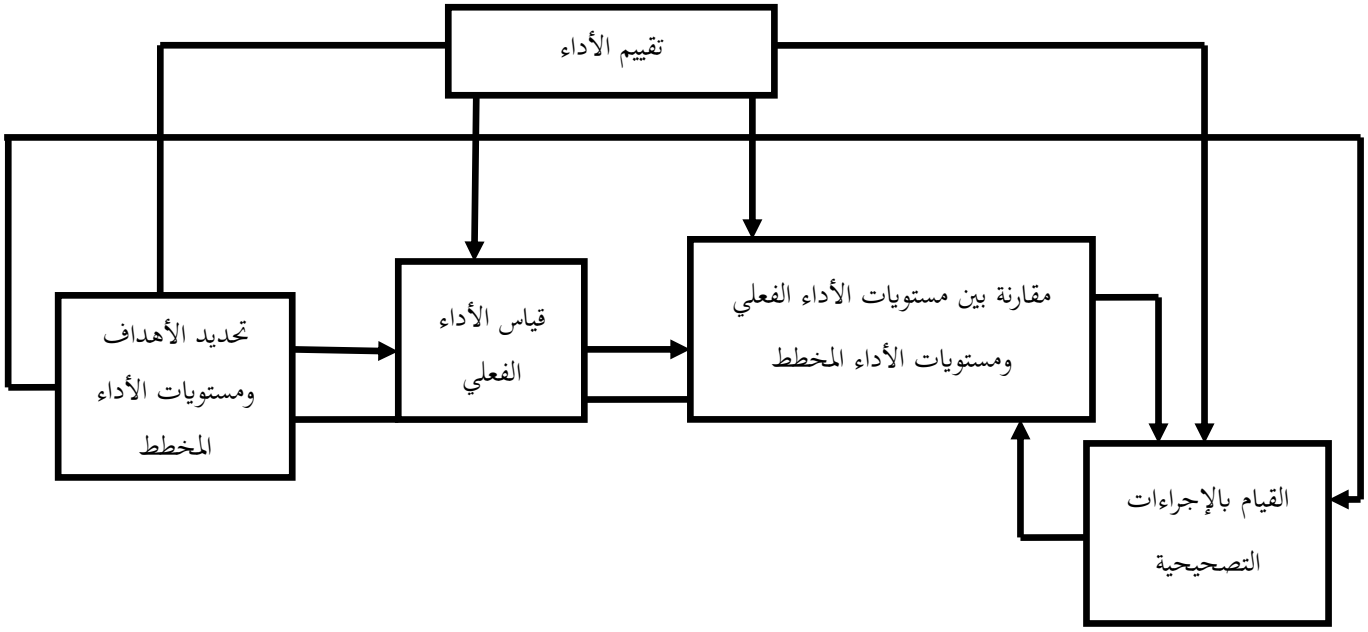

المصدر: حنفي عبد الغفار، تنظيم إدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص596.

أهداف تقييم الأداء

يكون الهدف من تقييم الأداء هدف تسييري، حيث يسعى المقيم إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للبنك والبحث عن طريقة لضمان التسيير الفعال والكفء الاستراتيجية المتبعة سواء نشاط البنك ككل أو المنتوج بصفة خاصة.

تتبلور أهداف التقييم فيما يلي:

[1] حمادي نبيل عادي، فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلم حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-11 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص04.

-تقنية تسمح باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل البنك بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

-اتخاذ القياسات والإجراءات اللازمة من أجل الفوارق الناتجة مستقبلا من سوء توازن في التسيير عموما بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة فالتقييم الأدائي يهدف أساسا لتحكم في الحدث قبل وقوعه.

-إن وجود نظام سليم للتقييم يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة فهو يساعد ويشجع أعضاء البنك على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

-يساعد على تشجيع مواطن الضعف التي يعاني منها أعضاء البنك والتي قد تكون أصل سوء الأداء المقدم، مثلا نقص في التكوين، عدم توفر وسائل العمل المتطورة...إلخ.[1]

-المساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط.

-تحقيق التعاون بين الوحدات والأقسام التي تشارك في التنفيذ.

-توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط.[2]

أهمية تقييم الأداء

تتبع أهمية تقييم الأداء من كونه عملية تهدف إلى التعرف على مدى كفاءة استخدام عوامل الإنتاج ومتابعة الكفاءة في فترات متتالية من خلال مقارنة ما تحقق من أهداف وذلك لغرض اتخاذ قرارات جديدة تعدل مسار الأنشطة لتحقيق الأهداف المرغوبة ترجع أهمية الأداء إلى ما يلي:

[1] صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص139.

[2] ثابت عبد الرحمان وآخرون، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص430.

أ-تفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المهمة لعملية التطوير أو الاستثمار أو عند إجراء تغيرات جوهرية.[1]

ب-تعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المنظمة مستقبلا إذ يتم إبراز العناصر الناجمة وتنميتها، أو تلك غير الناجحة التي يتطلب الاستغناء عنها، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها.[2]

-نرى أن تقييم الأداء هو نظرة متعمقة للنتائج الفعلية بما له من مقارنات وعلاقات مستنتجة تساعد في تحديد ومعرفة فرص التطور لتقويمها وتحديد الإيجابيات لدعمها، مقارنة بالنتائج المخططة مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة تقييم الأداء سواء كانت بالإيجاب أو السلب لابد أن يكون لها خطة عمل **Action Plan** بهدف التغذية العكسية والرقابة، لتكون خلفية تاريخية تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات مستقبلا ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص152.

[2] عزازية سارة، المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة المبيت المفرق، الأردن،ص34، 2011.

الشكل رقم 3: أهمية تقييم الأداء.

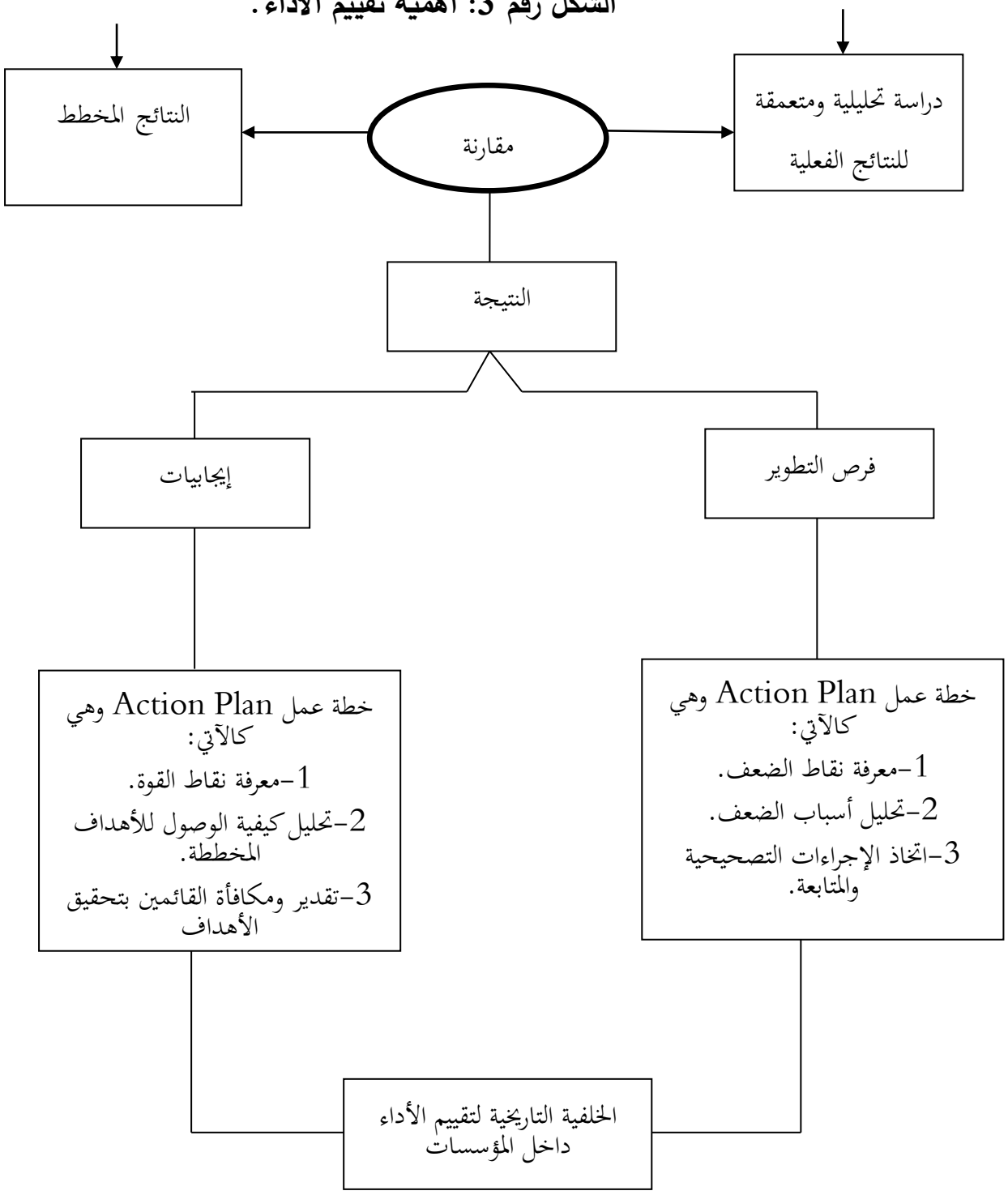

المصدر: محمود عبد الفتاح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص12.

الشكل رقم 4: مثلث الأداء.

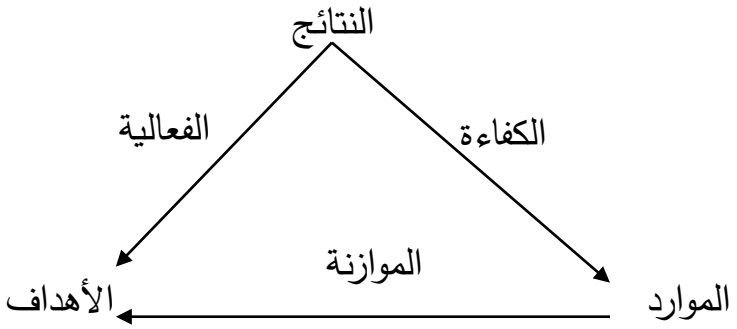

المصدر: ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة تسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص13.

إن هذه العناصر ليس لها أثر بمعزل عن بعضها، إلا إذا تم التوفيق فيما بينها، وإن الأخذ كل منها بمعزل عن بعضها البعض من شأنه أن يسمح بالوقوع في المخاطر وانحرافات لا يتم التحكم فيها أو تتبعها.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:

أ-الأداء سلوك إنساني قابل للقياس.

ب-الأداء يرتبط بالبيئة التي تنشط فيها المؤسسة.

ج-يرتبط الأداء بالموارد وكيفية توزيعها.

د-يتوجه نحو الحاضر والماضي ويمثل من خلال توقع الأداء في المستقبل ولكن من الصعب قياسه.

هـ-يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المؤسسة على المدى الطويل المتمثلة في البقاء والنمو.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء ومكوناته

مفهوم الأداء:

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للمنظمة ولمنظمات الأعمال بشكل عام وهو أحد متطلبات العصر الحالي، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، وقد حاولت مجموعة من الباحثين تعريف الأداء انطلاقا من الأهداف والاهتمامات التي يسعى إلى تحقيقها، ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

عرفت **المؤسسة العربية للتنمية الإدارية** الأداء بكونه "منظومة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية.[1]

وهذا يتوافق مع التعريف الذي تم التركيز فيه على البعد البيئي في تعريفهما للأداء حيث عرفاه على أنه "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المؤسسة في تحقيق أهدافها.[2]

كما يعرف أيضا الأداء على أنه "محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية.

[1] نبيل إسماعيل رسلان، عملية قياس الأداء المؤسسي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص31.

[2] طاهر محسن الغالبي، وائل إدريس جبصي، الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص478.

أما في هذا التعريف فقد تم الاشارة إلى الأداء بكونه نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها الطويلة الأجل.[1]

بينما يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر: نتائج–موارد–أهداف، والأبعاد: الكفاءة، الفعالية، الموازنة ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الملائمة Relevance:

الملائمة هي ترجمة للتخصيص الأمثل للموارد.

وهي تظهر كمشكلة للعلاقة بين الأهداف والوسائل. فالأهداف (من حيث المستوى والجودة) في علاقة مع الوسائل الموجودة أي مدى قابلية هذه الموارد لتعبئة في وقت قصير حيث أن:

الملائمة = الوسائل/الأهداف.

مكونات الأداء:

عرف الأداء بكونه "فعالية العملية وكفاءة استخدام الموارد"، وهذا التعريف يشير إلى أن الأداء يتكون من متغيرين اثنين هما: الفعالية والكفاءة، مع إضافة عنصر ثالث هو الملائمة.[2]

الأداء = الكفاءة + الفعالية + الملائمة.

[1] إبراهيم عبد العليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص160.

[2] عبد الوهاب السويسي، "الفعالية التنظيمية المحتوى والقياس باستعمال أسلوب لوحة القيادة"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص31.

أ-الفعالية (Effectiveness):

عرفها الباحث عبد الحميد المغربي بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بحيث يتم الاهتمام برعاية مصالح كافة الأفراد.[1]

أو هي "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التشغيلية".[2]

كما عرفها Narayanan،Nath بكونها الحكم الإنساني على مدى ممارسة المؤسسة لعملها بشكل مرضي.[3]

رغم اختلاف التعاريف إلا أن معظم الباحثين يتفقون على كون الفعالية عمل الأشياء الصحيحة حيث أن:

الفعالية = النتائج / الأهداف.

ب-الكفاءة (Efficiency):

اختلف الباحثون حول مفهوم الكفاءة لكنهم يتفقوا على كونها "مدى توفر الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي تحققها المؤسسة.[4]

وبالتالي هي القدرة على الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات من خلال المدخلات المتاحة.

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المعربي، الإدارة الإستراتيجية، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، 1999، ص41.

[2] سعد صادق بحيري، توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص201.

[3] كاضم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية المعلومة والمنافسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص320.

[4] سمير اسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد الأول، 1988، ص277.

رغم اختلاف مفاهيم الكفاءة إلا أن جميعها تشير على أنها القيام بالأعمال بشكل صحيح حيث أن: **الكفاءة = النتائج/الوسائل.**

المطلب الثالث: خصائص شروط وتقييم الأداء الجيد.

إن نجاح عملية تقييم الأداء وتحقيق أهدافها تشترط توفر مجموعة من الخصائص والشروط.

الفرع الأول: خصائص التقييم الجيد للأداء:

إن نظام تقييم الأداء الجيد يتميز بمجموعة من الخصائص الشديدة الارتباط بمؤشرات التقييم، التي تتمثل بصفة عامة في الصدق، والسلامة، الثبات، الحساسية، والكفاية.

1-الصدق والسلامة: تتمثل سلامة أداء القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، توجد هذه الأخيرة بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية. إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس الموضوعية. مما سبق نستنتج أن التقييم الجيد يرتكز على السلامة أو الموضوعية.

2-الثبات أو الوفاء: "إن الوفاء وسيلة قياس تعني بصفة عامة أنها دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس نفس الشيء هذه الخاصية دائما محققة.

3-الحساسية: القدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد اختلاف بين أداءين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.

4-الكفاية: تتمثل في القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي...إلخ.

الفرع الثاني: شروط التقييم الجيد

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحقيق أهداف إجراؤها، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط:

1-توفر المعلومات الكافية: إن عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها المعلومات فالمعلومات هي الأساس في التقييم، فوجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك لمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها. على أن يشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء المؤسسة وتطوره ويجب أن يمس جميع أنشطة المؤسسة.

2-تحديد معدلات الأداء المرغوب فيه: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة انجازها وتطورات أدائها، وتمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، ومن المفضل أن تحدد هذه المعدلات مشاركة العاملين لمسيريهم لتكون في الوقت المناسب.

3-استمرارية عملية التقييم: ويعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن يمارس على طوال حياة المنشأة وعلى فترات دورية تقصر وتطول وهذا على حسب طبيعة الموضوع والمراد قياسه وتقييمه.[1]

[1] السلمي علي: التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1978، ص328.

المبحث الثاني: النسب المالية كأسلوب لتقييم أداء البنك التجاري.

يعتبر تحليل النسب هو الأكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع في الوقت نفسه فإنه غالبا ما يساء فهمها وتعبر النسبة بين علاقة رياضية بين كمية وأخرى.

كما تعتبر النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح استبدال معرفة أعراض الظروف الكامنة وإذا تم تغيير هذه النسب تفسيرا سليما فإنها يمكن أن ترشد المحلل إلى مجالات التي يحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء ولذلك وجب على المحلل أن يكون قادرا على تسوية وضبط الأمور الموجودة في علاقة ما للتلاؤم مع شكلها وحجمها في المستقبل.

المطلب الأول: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء سواء للمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم.

1-مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.[1]

وذلك من خلال تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة في القوائم المالية **(قائمة المركز المالي وقائمة الدخل)**. إلى كم أقل من المعلومات.[2]

[1] ولد تاجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص18.

[2] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009، ص51.

2-أنواع التحليل المالي: تتمثل أنواع التحليل المالي فيما يلي:

أ-التحليل المالي الرأسمالي: ينطوي على دراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين وتصف بالسكون والثبات على تقييم أداء المؤسسة، في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة، ولكن بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي.

ب-التحليل المالي الأفقي: ويشمل دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تشبع حركة هذا البنك زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وبهذا فهو تحليل ديناميكي لأنه يبني التغيرات التي حدثت ويستخدم لذلك حالة النسبة المالية، ويساعد التحليل الأفقي على تحقيق الآتي:

-اكتشاف سلوك أي بند من بنود القائمة المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

-تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم إنجاز القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

-استخراج المركز النسبي، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة.

-تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها

-تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة بالنسبة لمثيلاتها.

-اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها التي تنتمي إليها.[1]

3-أغراض التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد

[1] محمد سعيد الهادي، الإدارة المالية للاستثمار، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص89.

جوانب القوة والمواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:[1]

1-تقييم ربحية المشروع.

2-تقييم المركز الائتماني للمشروع.

3-تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.

4-تقييم المركز المالي للمشروع.

5-تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.

6-تقييم المركز التنافسي للمشروع.

7-تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية.

8-استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والمراقبة ولتقييم الأداء.

المطلب الثاني: اختيار مؤشرات تقييم أداء البنوك التجارية.

عند تحليل المركز المالي أو الائتماني للبنك يمكن استخدام عدد كبير من النسب، والمعايير المالية المختلفة، ذلك أن أعداد النسب التي يمكن استعمالها كبير جدا. ويصعب حصرها أحيانا، لأن عملية تركيب النسب وعملية الاحتمالات ينشأ عنها أعداد كبيرة من النسب، بشكل عام، غالبا ما يتم تقييم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متقدمة، وذلك على أسس مختلفة فهناك من يبوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها هذه النسب مثل:[2]

1-مجموعة نسب تتعلق بقائمة المركز المالي.

2-مجموعة نسب تتعلق بقوائم نتائج الأعمال.

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص3.

[2] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات وأسواق مالية، ط1، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض، 2009، ص128.

3-مجموعة نسب مشتركة تتعلق بقائمة المركز المالي وقائمة نتائج الأعمال.

أما فيما يتعلق بالنسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية فتنقسم إلى عدة مجموعات، منها مؤشرات مفيدة عن السيولة الربحية توظيف الأموال، الكفاءة ومدى ملائمة رأس المال.

أولا: مؤشرات السيولة: تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من متطلبات السحب على الودائع والتقييد بقوانين البنك المركزي وتعليماته الخاصة بالسيولة، ومن بين هذه النسب ما يلي:[1]

1-المعيار النقدي: يقيس هذا المعيار مدى احتفاظ البنك بأمواله في خزائنه.

يقاس هذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{نقدية الخزينة+أرصدة لدى البنك المركزي+ المستحق لدى البنوك}}{\text{ودائع عملاء+ ودائع البنوك}}$$

2-نسب الاحتياطي القانوني: تقيس هذه النسب مدى تقيد البنك بمتطلبات الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد لدى البنك}}{\text{الودائع}}$$

3-نسبة السيولة القانونية: تتعلق هذه النسبة بمدى تقيد البنك بمتطلبات النقدية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد بالصندوق +رصيد لدى البنك المركزي في البنوك الأخرى+ أدوات الخزينة+ أوراق تجارية أوراق مالية}}{\text{إجمالي الودائع+ المبالغ المقترضة من البنك المركزي في البنوك الأخرى+ شيكات وحوالات مستحقة الدفع}}$$

[1] هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة، مصر، 2010، ص315.

ثانيا: مؤشرات الربحية: باعتبار أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثورة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة، من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وفيما يلي أهم مكونات نسب الربحية.[1]

ثالثا: مؤشرات توظيف الأموال: يستخدم مصطلح توظيف الأموال في التحليل المالي، بحيث يشمل توظيف الأموال كل من الاحتياطات القانونية، والقروض والاستثمارات، أي كل الأوجه المربحة للتوظيف بمعنى آخر مجموع محفظة البنك من الأصول المربحة ذات العوائد.[2]

ومن النسب الأكثر استخداما ما يلي:

1-نسبة الائتمان إلى الودائع: تقيس هذه النسبة درجة توظيف البنك للودائع فهي تزويد المجتمع والأموال في صورة قروض وسلفيات، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الائتمان إلى الودائع} = \frac{\text{القروض والسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2-معدل توظيف الودائع: وهي مقياس لمدى توظيف البنك، وذلك للحكم على طبيعة سياسته هل هي سياسة توسعية أو انكماشية ولذلك يضاف إلى القروض والسلفات كافة أوجه الاستخدام أخرى للأموال البنك، والتي تشتمل محفظة الأوراق المالية، وأذون الخزينة، والأوراق التجارية المخصوصة.[3]

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

---

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص433.

[2] Hans Blommerteh et d'autres, la Nouvelle economic bancaire, Economica, Paris, 2005, P214.

[3] فوزية يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وفعالياتها غير التقليدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2009، ص94.

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات وأوراق مالية +قروض وسلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

3-نسب الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال: تقيس هذه النسب مقدار ما وظف في الاستثمارات والقروض من مجموع المصادر وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال} = \frac{\text{مجموع تسهيلات الائتمانية والاستثمارات}}{\text{الودائع +حقوق الملكية}}$$

4-مؤشرات الكفاءة: تلجأ البنوك إلى رفع كفاءة التشغيل لديها من أجل زيادة الربحية وزيادة القيمة السوقية لأسمائها وهذا يعني العمل على تخفيض المصارف وزيادة إنتاجية العاملين.

من خلال استخدام التكنولوجيا والتدريب.[1] وتحسب كما يلي:

1-معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمار أموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال، والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2-معدل العائد على الودائع: يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها.

[1] حنفي عبد الغفار وأبو قحن عبد السلام، مرجع نفسه، ص234.

وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل:

$$\textbf{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

3-معدل العائد على الأموال المتاحة: يقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة والمتمثلة في الودائع وحقوق الملكية ويتم حساب هذا المعدل على النحو التالي:[1]

$$\textbf{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع + حقوق الملكية}}$$

4-القوة الإرادية للموارد المتاحة: بتعديل النسب السابقة من أجل التنسيق بين الموارد التي حصل عليها البنك من كافة الأطراف والعائد الذي حققته الاستثمارات يظهر لنا معدل القوة الإرادية للاستثمارات أو الموارد المتاحة بالصيغة التالية:

$$\textbf{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة+ الفوائد المستحقة}}{\text{الخصوم + حقوق الملكية}}$$

5-الناتج الصافي البنكي: يمثل الناتج البنكي الصافي الفرق بين الإيرادات والأعباء المصرفية، حيث يسمح بقياس الإسهام الخاص في زيادة ثروة البلد.

$$\textbf{نسبة كفاءة التشغيل} = \frac{\text{مجموع المصاريف التشغيلية}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

[1] **عبد الغفار حنفي، ابو قحف عبد السلام ،مرجع نفسه،ص234.**

$$\text{معدل إنتاجية العامل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد العاملين}}$$

5-مؤشرات كفاية رأس المال: يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، وذلك من منظورين البنوك التجارية من أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرض لمخاطر الرفع المالي، ومن هذه النسب ما يلي:

1-معدل كفاية حقوق الملكية: استخدمت هذه النسب للدلالة على مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال المودعين، حيث تمثل حقوق الملكية خط الدفاع الأول في امتصاص الخسائر المحتملة وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل كفاية حقوق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-معيار قدرة البنك على رد الودائع: استخدمت هذه النسبة عام 1914، والتي تعتبر من أقدم النسب المستخدمة للدلالة على مدى كفاية حقوق الملكية مقارنة بالودائع.[1] وتحسب كما يلي:

$$\text{معيار قدرة البنك على رد الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

عدد البنوك المركزية النسبة المقبولة بين حقوق الملكية والودائع ما بين 6-14%، حيث تحدد عادة الحد الأدنى لهذه النسبة، الذي نادرا ما يكون أقل من 6%، ويطلب البنك

[1] عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو محق، مرجع نفسه، ص204.

المركزي من البنك الذي تنخفض لديه هذه النسبة عن الحد الأدنى الذي حدده زيادة رأسماله حتى يصل إلى المعدل المقبول.[1]

3-معدل الأصول الخطرة: تقيس هذه النسبة مقدار ما يمكن أن تتحمله الأموال الخاص للبنك من الأصول الخطرة، وسميت بالأصول الخطرة لأنه يصعب تحويلها إلى نقدية، وإن عملية بيعها غالبا ما تصاحبها خسائر كما أن القروض والأصول الأخرى يحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول إلى نقدية.[2] إضافة إلى إمكانية تعرضها إلى احتمال عدم الوفاء واحتساب بالعلاقة بين الحقوق الملكية والأصول الخطرة كما يلي:

$$\text{معدل الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}-(\text{نقدية} + \text{أرصدة لدى البنك المركزي} + \text{أرصدة مستحقة لدى البنوك})}$$

4-نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار: تفيد هذه النسبة في التعرف على قدرة البنك في مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها ويوجه بالاستثمارات كافة أوجه الاستخدام لأموال البنك، فانخفاض قيمتها لا سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات تجاه الغير، ولذلك يمكن من خلال هذه النسبة معرفة مدى كفاءة حقوق الملكية بمقابلة الخسائر

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات}} = \frac{\text{رأس المال} + \text{احتياطات} + \text{أرباح محتجزة وغير موزعة}}{\text{أذون الخزينة} + \text{أوراق مالية} + \text{أوراق تجارية مخصوصة} + \text{سلفيات}}$$

5-معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية: الالتزامات العرضية هي تعهدات البنك للغير وبالنيابة عن العملاء. التي قد ترتب عليه التزامات حقيقية إلى العملاء بالتزاماتهم تجاه الغير مثل الكفالات، والاعتمادات المستندية المقبولة والكمبيالات، تقاس هذه النسب كما يلي:

[1] هشام جبر، مرجع سابق، ص320.

[2] صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء المالي في القطاع العمومي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، التحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-15 ديسمبر، 2004، ص393.

$$\text{معدل الالتزامات العرضية} = \frac{\text{التزامات الفرضية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

6-نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات: يقصد برأس المال الحر حقوق الملكية، الأصول الثابتة، حيث تبنى هذه النسبة مدى قدرة رأس المال الحر على مقابلة مخاطر الاستثمار دون التعرض لالتزامات البنك قبل الغير والناشئة عن الودائع.[1]

$$\text{نسبة رأس المال الحر} = \frac{\text{حقوق الملكية – الأصول الثابتة}}{\text{الاستثمارات}}$$

[1] عبد العزيز حنفي، أبو عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص213.

خلاصة

إن عملية التقييم تسند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذاك النشاط.

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة المصرف، يتبع لها إمكانية تحديد الأهداف وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة للرفع والتحسين من مستوى الأداء، على العكس في حالة عدم ممارسة تقييم كفاءة الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والمتمثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات، قد يؤدي إلى إفلاس هذه المنشأة، لذلك يعتبر تقييم كفاءة الأداء من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاح المصرف في ممارسته لنشاطه.

الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي للبنك التجاري "دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA"

تمهيد

يتموقع الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك ضمن النظام المصرفي الجزائري كأحد أهم المؤسسات المصرفية الوطنية، حيث يمثل آلية اجتماعية اقتصادية بالتفاعل مع مختلف شرائح وفئات المجتمع، وذلك من خلال تعبئة المدخرات والفوائض المالية وتخصيصها لسد احتياجاتهم المختلفة خاصة ما تعلق منها بمتطلب السكن. ووعيا من الدولة الجزائرية بأهمية تعبئة الإدخار، قامت السلطات المركزية في عام 1964 بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كأول وسيط مالي يعنى بتعبئة الإدخارات الصغيرة للأسر والأفراد، حيث مر بعدها بمراحل وأطوار عديدة مندرجا بذلك في السياسة العامة للدولة الساعية إلى تحقيق التنمية المنشودة لمواطنيها، وكانت المحطة الهامة في مسيرة هذا الوسيط في أفريل 1997 تاريخ تحوله من صندوق إلى بنك يباشر كل النشاطات المصرفية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

في ظل التحديات الكبيرة التي أصبحت تواجه البنوك واشتداد المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى، ومع ما تشهده الصناعة المصرفية من تطورات متلاحقة، متأثرة بالثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات وبالتوجه المتنامي نحو المزيد من إزالة للقيود الجمركية وتحرير التجارة في الخدمات المالية، هذا فضلا عن موجة الإندماجات بين كبرى البنوك في العالم التي أضحت تشكل تحديا جديدا على الكيانات المصرفية الصغيرة، دون إغفال متطلبات الإلتزام بالمعايير الدولية للمنافسة والسلامة المصرفية، ومع ما تشهده الجزائر من انفتاح على العالم الخارجي وتأهبها للإنخراط في الفضاءات الدولية، الذي يستوجب تحرير قطاعات اقتصادية مختلفة، فإنه أصبح لزاما في المرحلة الحالية التركيز على موضوع تقييم الأداء في البنوك الجزائرية، ومنها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الذي يمثل مجال بحثنا، وهذا من أجل تحديد نقاط القوة

والضعف وكشف الانحرافات باستخدام أساليب التحليل المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات التصحيحية للرفع من مستوى الأداء والقدرة على التأقلم مع متغيرات بيئة النشاط.

سيتم في هذا الفصل تناول دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير.

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك باستخدام أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: نشأة وتطور الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك

يعد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك من أوائل المؤسسات المالية التي تم إنشاءها بعد الإستقلال، ومن أكبر البنوك الجزائرية من حيث حجم الموارد المجمعة لديه، والرائد في تزويد الإقتصاد الوطني بالقروض العقارية. فعهدت إليه –خلال السنوات الأولى التي تلت تأسيسه بشكل أساسي– مهمة جمع الودائع الصغيرة للأفراد والأسر وتوجيهها نحو مشاريع السكن، وبمرور الزمن توسع نشاطه ليشمل مجالات أخرى غير القروض العقارية، مثل تمويل أصحاب المهن الحرة والتعاونيات، إلى أن تم في أفريل 1997 تغيير قانونه الأساسي واعتماده كبنك يباشر كل الأعمال المصرفية باستثناء التجارة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –مهامه وتطوره التاريخي–

شهد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط عبر كل المراحل، منذ تأسيسه كصندوق إلى أن تم اعتماده كبنك في سنة 1997 تطورا متدرجا، حيث لعب خلالها دورا أساسيا وهاما ضمن مؤسسات النظام المصرفي الجزائري في مجال تعبئة الإدخار الوطني، وتمويل متطلبات التنمية والإستثمار، وخاصة في ميدان السكن.

أولا–التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والإحتياط:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) كأول وسيط مالي متخصص في تعبئة الإدخار الشعبي بموجب القانون رقم 64–227 المؤرخ في 10 أوت 1964، مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والإستقلال المالي، وباشر نشاطه انطلاقا من هياكل "صندوق تضامن العمالات والبلديات الجزائرية" (CSDCA) ، وأشرف على تسييره في المراحل الأولى قبل تحوله إلى بنك، مجلس إدارة يتألف إضافة إلى المدير العام الذي يعين بمرسوم رئاسي لمدة ثلاث سنوات

وباقتراح من وزير الإقتصاد الوطني، ممثلين عن الوزارات التالية: الداخلية، الإقتصاد الوطني، تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل، الشؤون الإجتماعية، البريد والموصلات السلكية واللاسلكية.

والجدير بالذكر أنه بعد صدور القانون 10 أوت 1964 المتعلق بإنشاء وتحديد القانون الأساسي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، فإن تطبيقه لم يتم بطريقة فورية، ويعود الأمر لسببين هما :

– رغبة المدير العام للخزينة آنذاك في إجراء دراسة على السوق والتي عهدت إلى مكتب دراسات متخصص، وذلك لضمان نجاح المؤسسة.

– التغيير الذي طرأ على المستوى السياسي بتاريخ 19 جوان 1965.

هذا ويشار إلى أن عملية جمع الإدخار لم يتم مباشرتها إلا بعد تاريخ 6 ماي 1966، وذلك بمناسبة اليوم الوطني للإدخار الذي نظم برعاية الرئيس هواري بومدين بالبريد المركزي بالجزائر العاصمة، مرفوقا بمسؤولين سامين في الدولة، حيث تم فتح أول دفتر ادخار للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط باسم الرئيس الراحل هواري بومدين .

ولقد اتخذت بعدها عدة إجراءات لتسهيل وتعزيز الإدخار الشعبي، ومنها : – استخدام شبابيك البريد في تعبئة الإدخار بإسم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، وذلك من أجل الإستفادة من كثافتها ومستوى انتشارها على المستوى الوطني حتى تشمل أكبر عدد ممكن من الموفرين المحتملين.

– تجرى العمليات الإعتيادية البسيطة من سحب وإيداع بدءا من رصيد 10 دج، وبدون تحديد سقف لذلك.

– تطبيق معدلات فائدة مغرية على التوفير، خاصة خلال فترة الستينات والتي تحدد بالإستناد إلى معدل إعادة الخصم المطبق من قبل البنك المركزي.

– الودائع الإدخارية مضمونة من الدولة ومعفاة من كل الضرائب.

– مساهمة كل القنوات الإعلامية وبمشاركة فنانين معروفين في الترويج وتشجيع عملية الإدخار.

ثانيا– الوظائف التي أسندت للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بعد تأسيسه:

يظهر تحليل القانون الأساسي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط المتضمن في القانون رقم 64–227، أن هذه الهيئة تضطلع بالمهام الأساسية التالية :

تجميع الإدخارات الصغيرة المتأتية من الأفراد والأسر؛ إيجاد وتسيير أشكال من التوفير يقصد منها التشجيع السكني؛ التدخل لتسهيل التمويل الموجه للبناء السكني، وخاصة في إطار برامج السكن الريفي التي تنفذها أو تشرف على تنفيذها الجماعات المحلية؛ منح قروض وتسبيقات ذات صيغة إجتماعية، مع أخذ الإحتياطات الصارمة وبالكيفيات التي يحددها مجلس الإدارة ويصادق عليها وزير الإقتصاد؛ منح قروض وتسبيقات للجماعات المحلية؛

– منح قروض وتسبيقات على سندات عمومية تصدرها أو تضمنها الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية؛ الإكتتاب في جميع السندات العمومية التي تصدرها أو تضمنها الدولة، أو أخذها لمدة مؤقتة واقتناؤها والإحتفاظ بها ورهنها ووضعها والإتجار بها.

ثالثا–التطور التاريخي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط :

مر الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط منذ تأسيسه ووصولا إلى وضعه الحالي بمراحل عديدة نوردها فيما يلي :

1- مرحلة الإنطلاق والهيكلة 1964- 1970: في الفترة مابين سنتي 1964 و 1970 كان ينحصر نشاط الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في جمع الإدخار ومنح القروض الإجتماعية الرهنية، وكان يعتمد في ذلك على 575 نقطة التي تعود إلى شبكة البريد ، ولقد تأسست أول وكالة تابعة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في مدينة تلمسان في 01 مارس1967.

2-مرحلة التخصص في النشاط 1971-1979 : في سنة 1971 تم إلغاء القروض الرهنية، وأصدرت التعليمة رقم 08 في أفريل 1971 تكلف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بتمويل المشاريع السكنية باستعمال الموارد المجمعة لديه، أو باستخدام أموال الخزينة العمومية الموضوعة تحت تصرفه، وذلك وفق تركيبات تمويلية (مبلغ القرض، معدل الفائدة ومدة القرض) المحددة من قبل السلطات العمومية. يمكن القول أن الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في هذه الفترة لعب دور قناة للخزينة العمومية في تمويل البرامج العقارية، الأمر الذي تسبب في تراجع حركة الإدخار لديه. وفي نفس الفترة صدر قرار 19 فيفري 1971 الذي أسس لصيغة إدخار-سكن، حيث سمح هذا الإجراء للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط من تطوير نشاطه فيما يتعلق بجمع وتعبئة إدخار الأسر. ولقد جذبت هذه الصيغة في تلك الفترة انتباه الرئيس هوراي بومدين الذي قرر خلالها تخصيص 60% من السكنات الإجتماعية لفائدة موفري الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، وتمت أول عملية بيع للسكنات لصالح حائزي دفاتر التوفير في نهاية 1975. هذا وقد وصل عدد وكالات الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في نهاية سنة 1979 إلى 46 وكالة.

3-مرحلة اللامركزية في نشاط الصندوق 1980-1987 : انطلاقا من اعتبارات عدم التوازن بين عرض السكنات والطلب المتزايد عليها، كان لزاما على الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط أن يتكيف مع هذه المرحلة التي تميزت بتشجيع السكن، وذلك من خلال منح قروض موجهة لبناء سكنات مخصصة للموفرين، إضافة إلى ذلك تمويل مشاريع السكن الترقوي اعتمادا على الأموال

المدخرة. وفي عام 1982 توسع مجال الإقراض ليشمل الأفراد غير الموفرين، وازدادت العملية بشكل أكثر في سنة 1986 مع سن القانون رقم 86-07 المؤرخ 04 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية، الذي نشط بدوره تمويل مشاريع مؤسسات الترقية العقارية. وتميزت هذه المرحلة كذلك بصدور نصوص قانونية مختلفة تتعلق بتنظيم التعاونيات العقارية والتنازلات عن حصص الأراضي الموجهة للبناء، وصدرت معها قرارات منح قروض بفوائد نفعية مدعمة من الدولة، وخاصة مع إصدار المرسوم الذي أسس "الديوان الوطني للسكن العائلي" (ONLF) الذي تمت إعادة هيكلته فيما بعد إلى "المؤسسة العمومية للسكن العائلي" EPLF)).

شهدت هذه المرحلة توسع شبكة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة منها 47 وكالة ولائية و 73 وكالة ثانوية.

4-مرحلة تنويع المنتجات المصرفية واعتماد القروض البنكية غير العقارية 1988-1997: قادت التجربة الموفقة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في تعبئة الإدخار وتمويل السكن إلى اعتماده بدءا من سنة 1988 لسياسة تنويع المنتجات، والتوجه نحو القروض البنكية غير العقارية لأصحاب المهن الحرة، ونلمس ذلك فيما يلي:

- اعتماد القروض الموجهة للمرقين العقاريين الخواص؛ - إقراض أصحاب المهن الحرة لقطاع الصحة، الناقلين والتعاونيات؛ - القرض الترقوي الموجه للمؤسسات في إطار صناديق الخدمات الإجتماعية. وفيما يتعلق بسياسة توسيع وتنمية الموارد المالية، تم اعتماد حسابات التوظيف لأجل ((CPT في أكتوبر 1990 ودفتر التوفير الشعبي (LEP) في مارس 1992.

تميزت هذه المرحلة بريادة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في مجال تعبئة الإدخار في الجزائر، وذلك بالنظر لحجم الموارد التي تم جمعها على مستوى شبكته التي وصلت مع نهاية

1996 إلى 173 وكالة، منها 47 رئيسية و126 وكالة فرعية، فضلا عن شبكة مكاتب البريد، وبلغ حجم الإدخار لدى الطلب في نفس السنة 40247 مليون دج، وقدر حجم ما تم تعبئته من موارد بدءا من سنة 1966 تاريخ انطلاق العملية إلى نهاية 1996 بـ 202,1 مليار دج .

5- تحول الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى بنك في أفريل 1997: في 6 أفريل 1997، وبناءا على قرار محافظ بنك الجزائر رقم 01-97، وبعد مداولات مجلس النقد والقرض تقرر إعتماد تحويل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط إلى بنك، فأصبحت بذلك تسميته الجديدة "الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك" ، وهو شركة ذات أسهم برأس مال إجتماعي قدره أربع عشر (14) مليار دج، حيث يمكنه القيام بكل العمليات المصرفية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

تتألف شبكة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك إلى غاية نهاية سنة 2010 من أربعة عشرة (14) مديرية جهوية و 209 وكالة منتشرة عبر كامل التراب الوطني، ويشتغل في مختلف هياكله 5108 موظف.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك

يمكن اعتبار هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك ذات بنية هرمية متصلة اللبنات، وفيما يلي توضيح لمختلف المستويات:

أولا-التنظيم المركزي للمؤسسة:

نجد في قمة هرم الهيكل التنظيمي مجلس الإدارة الذي يتولى مهام واسعة، من بينها وضع التنظيمات الداخلية واتخاذ القرارات الهامة والملزمة، كما يقع على عاتقه ضمان التكيف ومواكبة كل المستجدات الحاصلة، ويرأس مجلس الإدارة الرئيس المدير العام، حيث يعمل تحت سلطته

ديوان يتألف من مكلفين بالدراسات ومستشارين ومكلفين بإعداد التحاليل، إضافة إلى مديرية المفتشية العامة والمراجعة الداخلية، وخلايا الإتصال، الوقاية المالية والتأمين المصرفي. وباقتراح من الرئيس المدير العام يعين مجلس الإدارة سبعة (07) مدراء عامين يعملون على مساعدة الرئيس المدير العام وهم : مدير عام مساعد مكلف بالمالية والمحاسبة . مدير عام مساعد مكلف بالقرض . مدير عام مساعد مكلف بالإدارة. مدير عام مساعد مكلف بالتحصيل . مدير عام مساعد مكلف بالرقابة . مدير عام مساعد مكلف بالتطوير. 7. مدير عام مساعد مكلف بأنظمة الإعلام الآلي. وكل مدير عام مساعد يعمل تحت سلطته مديريات.

ثانيا–التنظيم اللامركزي للمؤسسة: تنتظم المؤسسة بشكل لامركزي على مستوى الشبكات والوكالات التابعة لها كما يلي:

1–المديريات الجهوية (الشبكات): تعتبر هيئة دعم للوكالات الموزعة على المستوى الإقليمي، حيث تقوم بكل الأعمال المفوضة لها من طرف المديرية العامة على المستوى الجهوي، أي أن الشبكة هي الناطق باسم السلطات والوحدات التابعة لها المحلية.

وتمارس مديرية الشبكة على المستوى الجهوي جملة من العمليات المصرفية أهمها:

– التخطيط: وذلك بإعداد برامج العمل وتحديد الأهداف (الإدخار، القروض، الإستثمار).

– التحكم: ويتم هذا بتوجيه الأوامر التي تضمن تنفيذ البرامج والمهام، سواء على مستوى الوكالات أو مصالح المديرية الجهوية.

– التنظيم: أي وضع الوسائل الضرورية لتنفيذ البرامج المسطرة، وإنشاء الأقسام ومناصب العمل المتاحة، وترجمة وتوزيع كل الأعمال الواجبة التنفيذ تبعا للتعليمات الواردة من المديرية العامة.

– التنسيق: ويتأتى بتحقيق الإنسجام في تسيير المصالح الموجودة على مستوى الوكالات والمديرية الجهوية، وفي حالة حدوث تداخل واختلالات فيما بينها، فإنه يتوجب على المدير ومساعديه العمل على ترقية وحدة العمل. الشكل (3–2) : الهيكل التنظيمي للمديريات الجهوية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك

المصدر: القانون التنظيمي رقم 75–95 الصادر في نوفمبر 1995 حول هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط. ويدخل تحت سلطة وإشراف المديرية الجهوية أو ما يسمى بـ "الشبكة" مجموعة من وكالات الإستغلال، والتي يختلف هيكلها التنظيمي حسب نوع الوكالة، بحيث تصنف إلى:

1–1–الوكالة الرئيسية (أ): وهي الوحدة التي تقوم بمهام الإقراض والإدخار وتمويل مشاريع السكن الترقوي وتكون متواجدة عادة على مستوى الولايات.

1–2–الوكالة صنف (ب): وهي الوحدة التي تقوم بوظائف الإقراض والإدخار، وليس من صلاحياتها تمويل مؤسسات الترقية العقارية.

1–3–الوكالة صنف (ج): يقتصر دور هذا النوع من الوكالات في وظيفة جمع الإدخار، وليس من مهامها منح القروض.

المطلب الثالث: خدمات الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك

يمكن عموما تقسيم الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك إلى مجموعتين، تتعلق الأولى بجمع الودائع بمختلف أصنافها (ودائع لدى الطلب، ودائع لأجل) ، أما المجموعة الثانية فتشمل تشكيلة القروض المقدمة والتي يغلب عليها قروض السكن، نظرا لخبرة هذا البنك في هذا المجال ونتيجة التشريعات والقوانين التي كانت تحكم تسييره وتخصصه، أما الخدمات المصرفية الحديثة فهي محدودة وقليلة.

أولا: جمع الودائع:

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك بجمع الإدخارات من عملائه، والتي تعد المهمة الأساسية له، حيث تمثل حصته في الموارد المجمعة من إجمالي النظام المصرفي نسبة 14%، وذلك من خلال أشكال الإيداع التالية :

1–الودائع لدى الطلب : وتنقسم إلى قسمين، ودائع جارية إدخارية يستفيد صاحبها من فائدة وتعتمد المؤسسة فيها صيغة دفاتر التوفير وأخرى حسابات جارية لدى الطلب لا يستحق عليها فائدة، وهي :

1–1–دفتر الإدخار لأجل السكن (LEL) : هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين، تسجل فيه عمليات السحب والإيداع والفائدة والتحويلات من/إلى الحساب، ويستحق عليه فائدة (حاليا بمعدل سنوي 2%) كما يتيح لصاحبه الإستفادة من قرض عقاري بشروط تفضيلية.

1–**2–دفتر الإدخار الشعبي(LEP)** : هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين، تسجل فيه عمليات السحب والإيداع والفائدة والتحويلات من/إلى الحساب، ويستحق عليه فائدة (حاليا بمعدل سنوي 2,5%) ويتيح لصاحبه الإستفادة من قرض عقاري بشروط تفضيلية.

1–3–حساب الشيك: هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والجمعيات المدنية، تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب والتحويلات من/إلى الحساب، ولا يستحق فائدة على هذا النوع من الإيداع، ويتم السحب عليها باستعمال دفتر الشيكات والبطاقة البنكية.

1–4–الحساب الجاري التجاري: هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا، تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب والتحويلات من/إلى الحساب، ولا يستفيد صاحب هذا الحساب من فائدة إيداع، ويتم السحب عليها بإستعمال دفتر الشيكات.

2–الودائع لأجل: الوديعة لأجل هي عبارة عن حساب مصرفي يتم فتحه بناءًا على طلب العميل مقابل فائدة ولمدة محددة، ومن أنواعه:

2-**1-إيداع لأجل سكن:** هو حساب إيداع لأجل موجه للأشخاص المعنويين، تصل مدته مابين السنة وعشرة سنوات، الحد الأدنى لفتح هذا النوع من الحسابات هو 500.000دج، ويستحق عليه فائدة بمعدل متغير تصاعدي.

2-2-إيداع لأجل بنك: هو حساب إيداع لأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الحد الأدنى لفتح هذا النوع من الحسابات هو 50.000 دج، ويستحق عليه فائدة بمعدل متغير تصاعدي. ثانيا-التوظيفات: الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك هو بنك العقار، حيث توجه أغلب موارده نحو تمويل احتياجات السكن. تمثل الفوائد على القروض المصدر الأساسي لإيراداته، وتقسم هذه القروض إلى:

-**القروض العقارية الموجهة للخواص:** وهي قروض يمنحها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك لزبائنه من أجل تمويل احتياجات السكن، حيث قد تصل نسبة القرض إلى 90% من سعر العقار، وذلك بالإستناد لدخل الشخص المقترض، قدرته على السداد وعمره، والحد الأقصى لمدة القرض قد تصل إلى 30 سنة (تحسب مدة القرض بمقارنة المدة القصوى للقرض وسن المقترض الذي يجب أن لا يتعدى 70 سنة). والقروض العقارية الموجهة للأفراد هي كالتالي:

- قرض لشراء مسكن لدى الخاص؛

- قرض لشراء مسكن ترقوي، وهذا في إطار البرامج والسكنات التي ينجزها المرقون العقاريون الخواص والعموميون.

- قرض لشراء مسكن إجتماعي تساهمي، وهذا في البرامج السكنية المدعمة من قبل الدولة؛

- قرض لشراء مسكن بيع فوق المخطط.

- قرض لبناء مسكن.

- قرض لشراء قطعة أرض مخصصة لبناء مسكن.

- قرض لإعادة تهيئة مسكن (مدة القرض 25 سنة بالمقارنة مع السن الأقصى 70 سنة)؛

- قرض لتوسيع مسكن؛

– القرض العقاري شباب: وهو قرض موجه لفئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة ويملكون دخلا منتظما حيث تصل فيه نسبة التمويل إلى 100% ومدة القرض إلى 40 سنة؛

– قرض لكراء مسكن : وتقدر فيه قيمة القرض بـ 300.000 دج، ومدة السداد تكون مساوية لمدة الإيجار التي تكون بين (12) اثنا عشرة شهرا و (18) ثمانية عشرة شهرا.

2–القروض الموجهة للمرقين العقاريين: النشاط العقاري هو ما يشتمل على مجموع الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأملاك العقارية المخصصة للبيع، أو الإيجار أو تلبية حاجات خاصة، حيث يمكن أن تكون الأملاك العقارية المعنية محال ذات الإستعمال السكني، أو محال مخصصة لإيواء نشاط حرفي أو صناعي أو تجاري، ويدعى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس النشاطات المذكورة متعاملا في الترقية العقارية.

وقروض الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك الموجهة لتمويل المرقين العقاريين هي:

2–1–قروض موجهة للمقاولين في إطار إنجاز سكنات البيع بالإيجار : وفيها يساهم المقاول بـ 20% من قيمة المشروع عدا الأرض التي يتم عليها الإنجاز والطرق والشبكات المختلفة V.R.D، ويساهم المستفيد بـ 25% عدا الأرض والطرق والشبكات المختلفة، أما الحد الأقصى لمساهمة البنك فتقدر بـ 55% من تكلفة المشروع باستثناء الأرض والطرق والشبكات المختلفة.

2–2–تمويل شراء أراضي للترقية العقارية : وفيه يقوم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك بتقديم التمويل لفائدة المقاولين والمؤسسات المختصة لشراء أو تهيئة الأراضي المخصصة للمشاريع العقارية.

3–قروض الإستثمار: قرض الإستثمار هو تمويل متوسط أو طويل الأجل، موجه لدعم مشاريع إنشاء، اقتناء أو/و تعزيز وسائل الإنجاز (تجهيزات) في قطاعات السكن، الطاقة، المياه، والصناعات البتروكيمياوية. وتصل نسبة تمويل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك في هذا النوع من القروض إلى 70% من قيمة المشروع، وتتراوح مدة القرض المتوسط الأجل بين السنتين والسبع سنوات، والقرض طويل الأجل من سبعة (07) سنوات إلى (12) اثني عشرة سنة.

للإشارة فإن للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك مساهمات عديدة في رؤوس أموال مؤسسات مختلفة،

ثالثا–الخدمات الحديثة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك: يمكن القول أن حجم تشكيلة الخدمات المصرفية غير التقليدية المقدمة من الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط يبقى متواضعا، وهذه الخدمات هي :

1–**البطاقة البنكية (CIB):** هي بطاقة دفع وسحب بين البنوك تقوم بصناعتها شركة SATIM لفائدة البنك وتكون مرفقة برقم سري، تتيح لصاحبها وفق العقد تسوية مدفوعاته مقابل السلع والخدمات لدى المحلات التجارية المجهزة بنهائي الدفع الإلكتروني ((TPE،كما يمكنه من خلالها القيام بالسحوبات نقدية لدى الموزعات الآلية للأوراق النقدية ((DAB والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك ((GAB الموصلة بالشبكة النقدية مابين البنوك ((RMI، وتؤدى هذه الخدمة طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة. ولقد وصل عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية التابعة للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك الموزعة على وكالته المنتشرة عبر التراب الوطني مع نهاية 2008 إلى 100 موزع. ويوجد نوعين من بطاقات الدفع والسحب مابين البنوك وهي :

1–1–البطاقة الكلاسيكية ذات اللون الأزرق (Classic) : ويستفيد منها الأشخاص الطبيعيون اللذين يملكون دخلا شهريا منتظما يقل أو يعادل ثماني مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG–البطاقة (Gold) ذات اللون المذهب : ويستفيد منها الأشخاص الطبيعيون 1–2 . الذين يملكون دخلا شهريا منتظما يفوق ثماني مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون. ويتم حساب مبلغ السقف الشهري للدفع والسحب المرخص به للمستفيد من البطاقة الإلكترونية،

2–التأمين المصرفي(Bancassurance):

تم التوقيع في 25 مارس 2008 بين الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك و "كارديف الجزائر" (فرع عن BNP Paribas Assurance المعتمدة في الجزائر بتاريخ 11 أكتوبر 2006) على اتفاق "التأمين المصرفي"، هو الأول من نوعه في الجزائر، يتعهد من خلاله الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك بتوزيع كل المنتجات التأمينية لشركة Cardif El

Djazaïr الواردة في الإتفاق عبر كل وكالاته التي تؤلف شبكته التوزيعية، على أن يتم تطوير هذه الشراكة مستقبلا إلى إنشاء فرع مشترك بين المؤسستين . والخدمات التأمينية المتفق على تسويقها هي موزعة كالتالي:

2-1-منتجات الإحتياط: وتنضوي تحتها الخدمات التالية:

- التأمين على الوفاة، وعلى العجز المطلق والنهائي للمقترض.

- ضمان العجز المؤقت عن العمل للمقترض.

- التأمين على حماية الحسابات: التأمين على الوفاة بسبب حادث، المدعوم بالحسابات الجارية وحسابات التوفير للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

- منتجات التأمين على الحياة-توفير (منتجات الرسملة).

2-2-منتجات التأمين على الأضرار المرتبطة بالقروض الرهنية:

ونجد فيها المنتجات التالية:

- التأمين على الكوارث الطبيعية.

- تأمين السكن ضد الأخطار المتعددة.

ويتيح هذا الإتفاق للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك الإستفادة من مزايا عديدة وهي :

- الإستفادة من عمولة في مقابل تحصيلات أقساط التأمين، وتقاسم الأرباح بنسبة 50%.

- الإستفادة من دورات تكوينية لفائدة إطارات البنك تكون على عاتق "كارديف الجزائر".

- دعم "كارديف الجزائر" للبنك في مجال الإعلام الآلي، وذلك من أجل إيجاد الحلول وتسهيل إدماج عمليات التأمين في برنامج الإعلام الآلي المستخدم من قبل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك.

3-المقاصة الإلكترونية : قام الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك كغيره من المؤسسات المصرفية العاملة في الجزائر بالإندماج في برنامج بنك الجزائر في إطار سياسته الساعية لتطوير

أنظمة المعلومات والدفع، وهذا باستحداث نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة خلال الوقت الحقيقي ((RTGS لأوامر الدفع التي تساوي قيمتها أو تفوق مليون دج، وتتم هذه العملية من خلال جهاز اللاقط Capture)) ، ونظام المقاصة الإلكترونية للإقتطاعات الآلية والتحويلات التي تقل قيمتها الإسمية عن مليون دينار جزائري، وللشيكات التي يتم تبادلها بين البنوك في شكل صور، حيث يتم الإرسال بعد أن يمرر الشيك الحقيقي على الماسح الضوئي Scanner)) ، ويتم استقبال صور الشيكات المرسلة من البنوك الأخرى عبر جهاز تسيير عوارض الدفع (GIP). هذا ولقد انطلق العمل بهذين النظامين على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك في ماي 2006.

المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير –باستخدام أدوات التحليل المالي

تم التطرق في مراحل سابقة من هذا البحث إلى ضرورة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء في البنك التجاري لما له من أهمية بالغة في الكشف عن درجة الفعالية في تحقيق الأهداف الموضوعة، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لبلوغ ذلك، وهذا في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية وتفاعلها المستمر مع متغيرات البيئة المحيطة وما كرسته من منطق المنافسة الشديدة بين مختلف المؤسسات المصرفية، ويأتي التحليل المالي كواحد من الطرق الناجعة المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وذلك من خلال أدواته وأساليبه المختلفة التي تساعد في كشف نقاط القوة والضعف في إدارة موارد البنك، وبالتالي تحديد الانحرافات والمساعدة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك، وهو ما سيتم الاستعانة به في دراسة وتقييم أداء الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك، الذي تم اختياره كعينة عن البنوك العمومية الجزائرية.

المطلب الأول: التحليل الأفقي للقوائم المالية الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير-بنك

يدرس هذا النوع من التحليل سلوك عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج من حيث الزيادة أو النقصان ومحاولة تفسير ذلك، ويتم هذا خلال فترات زمنية مختلفة باستخدام النسب المالية للتعبير عن التغيرات التي طرأت بالاستناد إلى سنة معينة واعتبارها كسنة أساس، ويعرف هذا الأسلوب بـ "التحليل المتحرك".

أولا-التحليل الأفقي للأصول (2005-2009):

يوضح الجدول التالي التحليل الأفقي لتغيرات عناصر الأصول خلال الفترة 2005-2009، وذلك بالاستناد إلى سنة 2005كسنة أساس.

الجدول(02): التحليل الأفقي للأصول

الأرقام بالمليون دينار جزائري

الأصول	2005	2006	2006/2005 التغير (%)	2007	2007/2005 التغير (%)	2008	2008/2005 التغير (%)	2009	2009/2005 التغير (%)
الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	35 213	39 195	11,31	49 240	39,83	53 686	52,46	62 279	76,86
سندات حكومية وقيم مماثلة	150 215	129 124	14,04-	124 998	16,79-	73 106	51,33-	92 311	38,55-
حقوق على المؤسسات المالية	48 518	47 059	3,01-	68 362	40,90	153 219	215,80	135 363	179,00
حقوق على الزبائن	184 736	196 229	6,22	204 881	10,90	227 612	23,21	262 706	42,21
سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد الثابت	121 769	161 839	32,91	179 542	47,44	148 800	22,20	158 375	30,06
سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد المتغير	24	7	70,83-	7	70,83-	9	62,50-	13	45,83-
مساهمات ونشاطات المحفظة	2 516	2 286	9,14-	2 301	8,55-	2 225	11,57-	3 243	28,90
حصص في الشركات	200	200	0,00	200	0,00	92	54,00-	84	58,00-
أصول معنوية	116	75	35,34-	292	151,72	251	116,38	203	75,00
أصول عينية	11 346	11 626	2,47	28 029	147,04	30 908	172,41	30 587	169,58
أصول أخرى	41 933	38 556	8,05-	44 485	6,09	52 211	24,51	67 463	60,88
حسابات التسوية	4 275	5 135	20,12	5 469	27,93	2 637	38,32-	6 683	56,33
إجمالي الأصول	**600 861**	**631 331**	**5,07**	**707 806**	**17,80**	**744 756**	**23,95**	**819 310**	**36,36**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام قوائم الأصول 2005-2009.

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لعناصر الأصول:

• **القيم الجاهزة:** يضم هذا العنصر حسابات الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير ، البنك المركزي والحساب لدى مركز الصكوك البريدية حيث شهد هذا البند تطورا مستمرا خلال الفترة 2005-2009، فارتفع في سنة 2006 عن سنة 2005 بـ 11,31% ليواصل بعدها تطوره بشكل متزايد، وكانت سنة 2009 هي الفترة التي شهدت أعلى نسبة ارتفاع لعنصر النقدية بـ 76,86% مقارنة بسنة 2005، ويمكن أن يفسر هذا التطور بتشجيع البنك للودائع الجارية على الودائع لأجل، وهو ما يفرض على البنك الإبقاء على حجم مناسب من السيولة يتلاءم مع مستوى الودائع لدى الطلب، وذلك من أجل مقابلة سحوبات المودعين العادية والطارئة.

• **سندات حكومية وقيم مماثلة:** ويشمل هذا البند حقوق البنك على الخزينة العمومية (أذونات الخزينة)، حيث شهد تراجعا مستمرا خلال فترة الدراسة أين كانت أعلى نسبة انخفاض له في سنة 2008 بـ 51,33%، وباعتبار الأوراق الحكومية ديون قصيرة الأجل (لا يتعدى أجلها السنة)، فإن تراجع قيمها في أصول البنك خلال سنوات متتالية يمكن أن يفسر من جهة بحلول آجال استحقاقها، ومن جهة أخرى بارتفاع إيرادات الدولة المتأتية من قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى التقليل من اللجوء إلى أذونات الخزينة لسد عجز الموازنة العامة، بل أتاح لها كذلك القيام بالتسديد المسبق للدين الداخلي العمومي خاصة خلال سنة 2008.

حقوق على المؤسسات المالية: يضم هذا الحساب الودائع الجارية والودائع لأجل المملوكة من البنك والمودعة لدى المؤسسات المالية، والتوظيفات في السوق النقدي، إضافة إلى الأوراق التجارية قيد التحصيل. وشهد هذا العنصر تراجعا في سنة 2006 بـ 3,01%، ليعرف بعدها ارتفاعا بوتيرة متزايدة كان أعلاها في سنة 2008 بنسبة 215,8%، ويعود ذلك إلى رغبة البنك في تعزيز إيراداته من خلال الاستثمار في بعض الأصول المضمونة المدرة للأرباح، والتي تساهم بدورها في تحسين سيولته وقدرته على مواجهة سحوبات المودعين.

-**حقوق على الزبائن:** يدخل تحت هذا البند القروض الممنوحة للمرقين العقاريين والخواص والقروض المصرفية (قروض الاستثمار)، ولقد عرف هذا النوع من التوظيفات تقدما مستمرا كان

أبرزه في سنة 2009 بنسبة 42,21%، ويفسر هذا التزايد المتدرج لقروض الزبائن خلال سنوات الدراسة بالمساهمة المعتبرة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير في تزويد الاقتصاد الوطني بالقروض اللازمة، خاصة الموجهة منها لتمويل مشاريع إنجاز واقتناء السكنات، حيث يعد هذا الميدان مجال خبرة البنك وتخصصه، وهذا في ظل ما تشهده الجزائر من حركية نشطة وبرامج ضخمة للإسكان.

-**سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد الثابت:** يشمل هذا الحساب حقوق البنك على الإدارات العمومية ويتضمن بشكل أساسي لسندات الخزينة، حيث عرف خلال الفترة 2005-2009 تغيرات متذبذبة، فبعد التقدم المتسارع بين سنتي 2006 و 2007 على التوالي بـ 32,91% و 47,44%، تراجع بعدها في سنة 2008 إلى نسبة 22.2% ثم ارتفع في 2009 إلى 30.06%، ويتوافق هذا التغير مع حجم السندات الحكومية المطروحة للاكتتاب في السوق الأولي، والمستخدمة لتمويل المشاريع الاستثمارية للدولة.

-**سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد المتغير:** ويظم هذا العنصر بشكل أساسي سندات الحكومة ذات العائد المتغير، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه تواضع استثمارات البنك في هذا النوع من الأصول وانخفاض قيمها في السنوات الأربعة التي تلت سنة 2005، ويرجع ذلك إلى تضاؤل اعتماد الدولة على هذا المصدر في تمويل استثماراتها وهذا بسبب تزايد إيراداتها خلال السنوات الأخيرة.

- **مساهمات ونشاطات المحفظة:** وينضوي تحت هذا البند أسهم وسندات المؤسسات المختلفة غير الدولة المكتتب فيها والمشترات من قبل الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير ، حيث يلاحظ من الجدول (3-4) تراجع قيم هذا الحساب من سنة لأخرى، أين شهد بعدها ارتفاعا مع نهاية سنة 2009 بنسبة 28,9%، وهذا انعكاسا لطبيعة السياسة الاستثمارية لإدارة البنك في القيم المنقولة.

- **حصص في الشركات:** يشمل هذا الحساب مساهمات الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير في المؤسسات المختلفة التي تم إنشاؤها في السنوات الأخيرة وخاصة العمومية منها، حيث عرف حجمها استقرارا خلال السنوات الثلاثة الأولى بقيمة 200 مليون دج، لتتراجع بعدها بشكل كبير في سنة 2008 إلى مبلغ 92 مليون دج، ثم في سنة 2009 إلى 84 مليون دج.

-**أصول معنوية:** وتتضمن القيم الصافية للأصول الغير مادية مثل برمجيات الإعلام الآلي، ومبالغ دراسات البحوث والتطوير. ولقد شهد هذا البند في سنة 2006 تراجعا في قيمته بنسبة 35,34%، أين عاود التقدم بوتيرة متسارعة خلال السنوات الثلاثة التي تليها، ويعود ذلك إلى تبني البنك كغيره من البنوك الجزائرية استراتيجية تطوير أنظمة الدفع والمعلومات، وهذا من خلال اقتناء برامج الإعلام الآلي المتعلقة بنظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة خلال الوقت الحقيقي، ونظام المقاصة الإلكترونية.

لقد أقدم الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير في السنوات الأخيرة على إعداد دراسات وبحوث حول إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسة، وذلك من خلال التعاقد مع مكتب دراسات كندي متخصص في هذا المجال، كما قام كذلك وفي إطار السعي لتحسين وتطوير أدائه المصرفي بالتعاقد مع المجمع السويسري "TEMENOS" الرائد في مجال البرمجيات المدمجة للإعلام الآلي المصرفي، تكلل بشراء البنك لنظام "TEMENOS T24" وذلك من أجل تعويض البرنامج القديم "DANSYS" الذي تم اعتماده منذ تحويل القرض إلى بنك سنة 1997.

-**أصول عينية:** ويتضمن هذا البند القيم الصافية للأصول الثابتة مثل الأراضي، المباني، أدوات ومعدات معدات النقل، تجهيزات اجتماعية واستثمارات قيد الانجاز...الخ. أما عن البنك موضوع الدراسة فعرفت قيم أصوله العينية بعد سنة 2005 ارتفاعا بوتيرة متسارعة، كان أعلاها في سنة 2008 بنسبة 172,41%، ويرجع هذا تحديدا إلى عملية إعادة تقييم الأراضي والمباني التي تمت في سنة 2007، الأمر الذي ساهم في الزيادة الصافية للأصول الثابتة بـ 17462 مليون دج.

-**أصول أخرى:** ويأتي تحتها المخزونات من الأدوات المكتبية وغيرها، تسبيقات الضرائب والرسوم، قروض وتسبيقات لمستخدمي البنك، تسبيقات للموردين ...الخ، حيث عرفت هذه الأصول تراجعا في سنة 2006 بنسبة 8,05%، لتشهد بعدها ارتفاعا متزايدا خلال سنوات 2007، 2008، 2009.

-**حسابات التسوية:** ويندرج ضمنها العمليات المحاسبية قيد التسوية التي يحتاج استكمالها إلى يوميات محاسبية إضافية، تتعلق بالمصاريف المسددة مسبقا، إيرادات قيد التحصيل وحساب العمليات ما بين وكالات البنك.

على العموم عرف هذا البند تغيرات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث كان التراجع الأهم ذلك المسجل في سنة 2008 بنسبة 38,32%، ليرتفع بعدها في سنة 2009 عن سنة 2005 بنسبة 56,33%.

-**إجمالي الأصول:** شهد إجمالي الأصول تزايدا مستمرا على طول الفترة 2005-2009 وخاصة خلال السنة الأخيرة، حيث ارتفع فيها حجم أصول البنك عن سنة 2005 بنسبة 36,36%، وبنسبة 10% عن سنة 2008 وهذا نتيجة لزيادة قيم أغلب استثمارات وممتلكات الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير ، وهو ما تم تفصيله آنفا.

ثانيا-التحليل الأفقي للخصوم (2005-2009):

يوضح الجدول التالي التحليل الأفقي لتغيرات عناصر خصوم البنك خلال فترة الدراسة 2005-2009، وذلك بالاستناد إلى سنة 2005 كسنة أساس.

الجدول (03): التحليل الأفقي للخصوم.

الخصوم	2005	2006	2006\2005 التغير (%)	2007	2007/2005 التغير (%)	2008	2008/2005 التغير (%)	2009	20092005 التغير (%)
البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ديون تجاه المؤسسات المالية	4 495	4 338	3,49-	3 971	11,66-	4 904	9,10	3 912	12,97-
الحسابات الدائنة للعملاء	545 789	572 180	4,84	630 766	15,57	668 705	22,52	738 282	35,27
حسابات الادخار	527 734	552 279	4,65	608 292	15,26	666 528	26,30	736 394	39,54
لدى الطلب	526 516	551 307	4,71	607 521	15,39	665 873	26,47	735 776	39,74
لأجل	1 218	972	20,16-	771	36,66-	655	46,20-	618	49,22-
ودائع أخرى	18 055	19 900	10,22	22 474	24,48	2 177	87,94-	1 888	89,55-
لدى الطلب	875	969	10,79	878	0,37	795	9,14-	1 164	33,01
لأجل	17 180	18 931	10,19	21 596	25,70	1 382	91,95-	724	95,79-
ديون ممثلة بسندات	14	13	7,14-	14	0,00	13	7,14-	12	14,29-
خصوم أخرى	13 641	16 726	22,62	15 600	14,36	17 001	24,63	19 411	42,30
حسابات التسوية	6 878	6 984	1,54	8 193	19,12	3 910	43,15-	4 629	32,70-
مؤونات المخاطر والأعباء	291	582	100,00	832	185,91	1 009	246,74	2 085	616,49
مؤونات قانونية	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أموال من أجل المخاطر المصرفية العامة	4 332	4 967	14,66	5 301	22,37	5 875	35,62	6 732	55,40
سندات الدين طويلة الأجل	4 600	4 600	0,00	4 600	0,00	4 600	0,00	4 600	0,00
رأس المال الاجتماعي	14 000	14 000	0,00	14 000	0,00	14 000	0,00	14 000	0,00
احتياطات	3 446	3 446	0,00	3 446	0,00	3 446	0,00	3 602	4,53
فارق إعادة التقييم				17 462	100,00	17 516	0,31	17 516	0,31
نتيجة مرحلة	3 280	3 375	2,90	3 495	6,55	3 621	10,40	3 621	10,40
نتيجة النشاط	95	120	26,32	126	32,63	156	64,21	908	855,79
إجمالي الخصوم	**600 861**	**631 331**	**5,07**	**707 806**	**17,80**	**744 756**	**23,95**	**819 310**	**36,36**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام قوائم الخصوم 2005-2009.

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لعناصر الخصوم:

- **ديون تجاه المؤسسات المالية:** يتضمن هذا العنصر حقوق المؤسسات المالية على البنك محل الدراسة من ودائع وقروض (قرض الصندوق السعودي للتنمية)، حيث شهد خلال سنتي 2006 و2007 تراجعات كانت على التوالي بـ 3,49% و11,66%، ليرتفع بعدها مع نهاية 2008 بنسبة 9,1%، وهذا بسبب زيادة حجم ودائع المؤسسات المالية، ليعاود الانخفاض في سنة 2009 إلى نسبة 12,97%.
- **الحسابات الدائنة للعملاء:** وتشمل الحسابات الجارية للعملاء الأفراد والمؤسسات غير المالية (حساب الشيك، الحساب الجاري التجاري)، وحسابات الادخار(حساب دفتر السكن، حساب دفتر الشعبي)، والحسابات لأجل (حساب لأجل السكن وحساب لأجل البنك)، حيث شهد هذا البند في مجمله تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة (بمعدل 20% سنويا)، وهو ما يدل على الثقة الجيدة التي يحظى بها من مختلف عملائه، ونلاحظ كذلك من الجدول أعلاه نجاح البنك وتخصصه في جذب الودائع الادخارية لدى الطلب (بمعدل 22% سنويا)، وهذا من خلال دفتري التوفير السكن والشعبي.
- **ديون ممثلة بسندات:** وتتمثل في سندات السوق ما بين البنوك، وأذونات الصندوق التي هي نوع من الإيداع لأجل يتم تسديد قيمتها الإسمية عند حلول أجل استحقاقها مضافا إليها الفوائد المستحقة عليها، ولقد شهدت هذه الديون بين عامي 2005و2009 تأرجحا بين الانخفاض والاستقرار، وهو ما يدل على عدم اعتماد البنك كثيرا على هذا النوع من الإيداع، وذلك لتوفره على موارد هامة من مصادر أخرى وبتكلفة أقل.
- **خصوم أخرى:** وتشتمل على كل التعهدات تجاه الآخرين عدا العملاء، ومنها الضرائب والاشتراكات الواجبة الدفع والموردين، حيث عرفت هذه المجموعة زيادة متدرجة خلال السنوات الخمس لفترة الدراسة كان المعدل الأكبر فيها سنة 2009 بنسبة 42,3%، وهذا نتيجة لتحسن إيرادات البنك وما رافقها من زيادة التزاماته تجاه إدارة الضرائب فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضرائب والرسوم الأخرى، إضافة إلى تزايد المبالغ الواجبة الدفع لهيئات الضمان الاجتماعي بسب ارتفاع أجور العمال.

• **حسابات التسوية:** تتضمن هذه الحسابات العمليات المحاسبية قيد التسوية للأعباء المستحقة الدفع التي تزامنت مع نهاية السنة المالية، الإيرادات المحصلة مسبقا، حسابات الربط بين وكالات البنك، الفوائد المستحقة على الودائع والقروض والديون الأخرى. ولقد شهد هذا المركز تقدما في سنة 2007 بنسبة 19,12%، ليعرف بعدها تراجعا في كل من سنتي 2008 و2009 بنسبة 43,15% و32,7%، ويفسر ذلك بالتقدم الكبير في عملية تجديد الدفاتر القديمة لحسابات الادخار واستبدالها بدفاتر جديدة ذات الشريط المغناطيسي، حيث أصبحت عملية تسجيل الفوائد فيها تتم بطريقة أوتوماتيكية وسريعة بدل الأساليب اليدوية القديمة التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

• **مؤونات المخاطر والأعباء :** شهد هذا البند زيادة مضطردة خلال فترة الدراسة، حيث نجده تقريبا يتقدم بمقدار الضعف من سنة لأخرى، وكان أعلى معدل له في سنة 2009 بنسبة 616,49%، ويتم عادة تخصيص هذه المبالغ لمواجهة الخسائر المحتمل وقوعها، ومن أجل تغطية المؤونات المخصصة للمعاشات والالتزامات المشابهة (التزامات التقاعد).

• **أموال من أجل المخاطر المصرفية العامة:** يشمل هذا المركز المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة المرافقة للنشاط المصرفي الواجب التحوط ضدها، حيث شهد تطوره منحى تصاعدي في الفترة 2005-2009، أين بلغ ذروته في سنة 2009 بمبلغ 6732 مليون دج ومتقدما عن سنة 2005 بنسبة 55,4%، وهو ما يتناسب مع ارتفاع حجم استثمارات البنك خاصة في مجال الإقراض.

• **سندات الدين طويلة الأجل:** يتضمن هذا الحساب الأموال المتأتية من إصدار سندات طويلة الأجل بهدف تعزيز الأموال الخاصة للبنك، حيث لا يمكن استرداد قيمتها في حالة التصفية إلى بعد سداد الالتزامات الأخرى. ونلاحظ من الجدول أعلاه كيف أن قيمة هذا البند بقيت مستقرة على طول الفترة بقيمة 4600 مليون دج.

• **رأس المال الاجتماعي:** بقيت قيمته هو الآخر ثابتة بمبلغ 14 مليار دج مقسم إلى أربعة عشر ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج.

• **احتياطات:** يتضمن هذا المركز الاحتياطات المجمعة عن الاقتطاع من أرباح السنوات السابقة، والتي شهدت بدورها استقرارا في السنوات الأربعة الأولى، أما في سنة 2009 فقد ارتفع رصيدها بنسبة 4,53%، وهذا بعد تخصيص الربح الصافي لسنة 2008 الذي مبلغه 156 مليون دج نحو تعزيز احتياطات البنك.

• **فارق إعادة التقييم:** يسجل في هذا البند فوائض القيم المتأتية من إخضاع الأصول الثابتة لعملية إعادة التقييم وذلك ضمن الشروط القانونية، وهو ما أقدمت عليه إدارة البنك في سنة 2007، حيث أدى إجراء هذه العملية على الأراضي والمباني إلى ارتفاع قيمتها الصافية بمبلغ 17462مليون دج، ثم بمبلغ 17516 مليون دج سنة 2009.

• **النتيجة المرحلة:** ويتضمن هذا الحساب الحصيلة التراكمية لنتائج السنوات المالية السابقة والتي لم يتخذ بعد قرار بشأن تخصيصها، ونلاحظ من خلال الجدول (3-5) الاتجاه التصاعدي للأرباح الصافية المرحلة التي لم يتم توزيعها، باستثناء ما تم إقراره في سنة 2009 بتخصيص مبلغ 156 مليون دج المتمثل في النتيجة الإيجابية الصافية لسنة 2008 لتعزيز الاحتياطات.

• **نتيجة الدورة:** ويسجل فيها حصيلة نشاط البنك (ربح أو خسارة)، ونلاحظ من الجدول أعلاه تزايد أرباح القرض الشعبي الجزائري من سنة لأخرى، حيث شهدت سنة 2009 تحقيق أعلى نسبة أرباح بمبلغ 908 مليون دج، أي مرتفعة بذلك عن سنة 2005 بنسبة 855,8%، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع إيراداته من استرجاع مؤونات والديون المعدومة وانخفاض مبالغه من الأعباء الاستثنائية.

• **إجمالي الخصوم:** على العموم شهد إجمالي الخصوم تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة بمعدل 20,8% سنويا وهو بذلك يعكس تزايد موارد البنك.

المطلب الثاني: التحليل العمودي للقوائم المالية الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك

يقوم هذا النوع من التحليل على إبراز الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية في فترة زمنية محددة، وذلك من خلال إيجاد النسبة بينه وبين مجموع القائمة المالية التي ينتمي إليها.

أولا-التحليل العمودي لعناصر الأصول (2005-2009):

يظهر التحليل العمودي لعناصر الأصول الأهمية النسبية لكل عنصر إلى إجمالي الميزانية، وكيفية توظيف البنك للموارد المتاحة وأسلوب توزيعها على مختلف الاستثمارات خلال فترة الدراسة.

الجدول (04): التحليل العمودي للأصول

الأرقام بالنسب المئوية (%)

الأصول	2005	2006	2007	2008	2009
الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري	5,86	6,21	6,96	7,21	7,60
سندات حكومية وقيم مماثلة	25,00	20,45	17,66	9,82	11,27
حقوق على المؤسسات المالية	8,07	7,45	9,66	20,57	16,52
حقوق على الزبائن	30,75	31,08	28,95	30,56	32,06
سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد الثابت	20,27	25,63	25,37	19,98	19,33
سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد المتغير	0,004	0,001	0,001	0,001	0,002
مساهمات ونشاطات المحفظة	0,42	0,36	0,33	0,30	0,40
حصص في الشركات	0,03	0,03	0,03	0,01	0,01
أصول معنوية	0,02	0,01	0,04	0,03	0,02
أصول عينية	1,89	1,84	3,96	4,15	3,73
أصول أخرى	6,98	6,11	6,28	7,01	8,23
حسابات التسوية	0,71	0,81	0,77	0,35	0,82
إجمالي الأصول	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام جداول الأصول 2005-2009.

التعليق على نتائج جدول التحليل الأفقي للأصول:

• **السنوات 2005 و2006 و2007:** يمكن القول أن تركيبة عناصر أصول البنك ونسبها إلى إجمالي الميزانية في السنوات 2005و 2006 و2007 بقيت على العموم ثابتة، حيث شكلت الحقوق على الزبائن النسبة الأهم على التوالي بالنسب 30,75%، 31,08% و 28,94%، ثم تليها استثمارات البنك في السندات الحكومية والقيم المماثلة بـ 25% في سنة 2005، لتتراجع إلى المرتبة الثالثة في سنتي 2006و2007إلى 20,45% ،17,66% من مجموع الأصول، أما قيم السندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت فجاءت في المرتبة الثالثة في سنة 2005 بنسبة 20,27%، ليتطور حجمها إلى إجمالي الأصول في سنتي 2006 و2007 إلى نسبة 25,63% ،25,37% ويبرز الحجم المعتبر لحصص الأوراق المالية بمختلف أشكالها ضمن الاستثمارات الاعتماد الكبير من إدارة البنك على هذا المصدر في توليد الإيرادات. ويأتي في المقام الرابع لتوظيفات البنك الحقوق على المؤسسات المالية التي مثلت قيمها إلى مجموع الميزانية خلال السنوات الثلاثة الأولى النسب التالية :8,07%، 7,45%، 9,66%، أما الأصول الأخرى فقد شغلت في نفس الأعوام النسب 6,98%، 6,11%، 6,28% من إجمالي الأصول، تليها النقدية بالصندوق، البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية بـ 5,86%، 6,21% و6,96%، وهو ما يعكس تحوط البنك لمواجهة السحوبات العادية والمفاجئة من العملاء على ودائعهم.

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 تطورت نسبة الأصول العينية إلى مجموع الميزانية إلى 3,96% بعدما كانت في سنتي 2005و2007على التوالي بنسبة 1,89% و1,84%، والسبب في ذلك وكما تم الإشارة إليه سابقا هو عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة للبنك.

• **سنة 2008:** بقيت الحقوق على الزبائن في سنة 2008 تشكل النسبة الأكبر في إجمالي أصول البنك بنسبة 30,56%، تليها الحقوق على المؤسسات المالية التي تطور حجمها بشكل لافت في هذه السنة إلى نسبة 20,57% من مجموع الميزانية، أما السندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت فقد حازت في نفس السنة على نسبة 19,98% تليها السندات الحكومية والقيم المماثلة بنسبة 9,82%، حيث تراجع حجمها كثيرا ضمن أصول البنك مقارنة بالسنوات السابقة، أما قيم

النقدية بالصندوق، البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية فقد شكلت 7,21% من مجموع الميزانية، وهو ما يتوافق مع ارتفاع حجم الودائع الجارية.

• **سنة 2009:** واصلت قيم الحقوق على الزبائن في أخذها للحصة الأهم ضمن مجموع الأصول بنسبة 32,06% تليها سندات وأوراق مالية أخرى ذات العائد الثابت بنسبة 19,33%، حيث حافظت على أهميتها ضمن استثمارات البنك رغم ارتفاع حجم الأصول، ما يعني اعتماد البنك كثيرا على التعامل في السوق المالي للقيم المنقولة وهذا من أجل تعويض خسائره من العمليات مع العملاء، أما الحقوق على المؤسسات المالية فشغلت نسبة 16,52% من مجموع الميزانية، تليها السندات الحكومية والقيم المماثلة بنسبة 11,27%، ثم الأصول الأخرى بنسبة 8,23% التي ارتفعت حصتها في السنتين الأخيرتين 2008و2009، وهذا بسبب ارتفاع حجم المخزونات أما قيم النقدية بالصندوق، البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية فحازت على نسبة 7,6% من إجمالي الأصول وهو ما يتوافق مع ارتفاع حجم الودائع الجارية لدى البنك.

ثانيا-التحليل العمودي لعناصر الخصوم (2005-2006):

يكمن دور التحليل العمودي لعناصر الخصوم في توضيح الأهمية النسبية لكل عنصر من موارد البنك خلال فترة الدراسة (2005-2009).

الجدول (05): التحليل العمودي للخصوم

الأرقام بالنسب المئوية (%)

الخصوم	2005	2006	2007	2008	2009
البنك المركزي، مركز الصكوك	–	–	–	–	–
ديون تجاه المؤسسات المالية	0,75	0,69	0,56	0,66	0,48
الحسابات الدائنة للعملاء	90,83	90,63	89,12	89,79	90,11
حسابات الادخار	87,83	87,48	85,94	89,50	89,88
لدى الطلب	87,63	87,32	85,83	89,41	89,80
لأجل	0,20	0,15	0,11	0,09	0,08
ودائع أخرى	3,00	3,15	3,18	0,29	0,23
لدى الطلب	0,15	0,15	0,12	0,11	0,14
لأجل	2,86	3,00	3,05	0,19	0,09
ديون ممثلة بسندات	0,002	0,002	0,002	0,002	0,001
خصوم أخرى	2,27	2,65	2,20	2,28	2,37
حسابات التسوية	1,14	1,11	1,16	0,53	0,56
مؤونات للمخاطر والأعباء	0,05	0,09	0,12	0,14	0,25
مؤونات قانونية	–	–	–	–	–
أموال من أجل المخاطر المصرفية	0,72	0,79	0,75	0,79	0,82
سندات الدين طويلة الأجل	0,77	0,73	0,65	0,62	0,56
رأس المال الاجتماعي	2,33	2,22	1,98	1,88	1,71
احتياطات	0,57	0,55	0,49	0,46	0,44
فارق إعادة التقييم	–	–	2,47	2,35	2,14
نتيجة مرحلة	0,55	0,53	0,49	0,49	0,44
نتيجة النشاط	0,02	0,02	0,02	0,02	0,11
إجمالي الخصوم	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام جداول الخصوم 2005-2009.

التعليق على نتائج جدول التحليل العمودي للخصوم:

• **سنة 2005:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن الحسابات الدائنة للعملاء تمثل المصدر الأهم والأساسي لموارد البنك بنسبة 90,83% أغلبها ودائع ادخارية لدى الطلب بنسبة 87,63% من إجمالي الخصوم، يليها رأس المال الاجتماعي الذي لا يمثل سوى 2,33%، ثم سندات الدين طويلة الأجل بنسبة 0,77% التي يتم اللجوء إليها من أجل تدعيم الأموال الخاصة للبنك، أما الديون تجاه المؤسسات فتشكل 0,75% من مجموع الخصوم وهي في أغلبها قروض من الصندوق السعودي للتنمية، ومثلت الاحتياطات من أجل المخاطر المصرفية العامة نسبة 0,72% من مجموع الميزانية.

• **سنة 2006:** نجد بالتقريب أن هيكلة عناصر الخصوم في سنة 2006 هي نفسها في سنة 2005، حيث يبقى البنك يعتمد بشكل كبير على الحسابات الدائنة للعملاء في تمويل نشاطه بنسبة 90,63%، وبما أن الودائع الادخارية لدى الطلب التي يستحق دفع فوائد عليها تمثل الحصة الأهم ضمن إجمالي الموارد بنسبة 87,32%، فإن على القائمين على إدارة البنك الاحتراز من هذه الوضعية من خلال وضع تركيبة مستهدفة مثلى من الودائع تتلاءم مع مستوى وطبيعة نشاطه، بحيث لا تكون في نفس الوقت مصدر خطر وعبئ على استمرارية المؤسسة.

• **سنة 2007:** تبقى ودائع العملاء دائما تشكل الحصة الأكبر ضمن موارد البنك بنسبة 89,12%، كما يلاحظ في نفس السنة أن الأموال الخاصة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تعززت بعد عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة حيث مثل حساب فارق إعادة التقييم نسبة 2,47% من إجمالي الخصوم، أما رأس المال الاجتماعي فأخذ نسبة 1,98%، في حين شكلت احتياطيات المخاطر المصرفية العامة نسبة 0,75% من مجموع الميزانية.

• **سنتي 2008و2009:** يلاحظ على العموم من الجدول (3-11) احتفاظ البنك بنفس الهيكلة وترتيب الحصص لعناصر الخصوم في كل من سنة 2008و2009، حيث تبقى ودائع العملاء تستحوذ على النصيب الأعلى ضمن الموارد بنسبة 89,79% و90,11%، يليها بند فارق إعادة التقييم في السنتين على التوالي بـ 2,35% و 2,14% أما نسبة رأس المال الاجتماعي في مجموع الميزانية فقد انخفضت في الدورتين الماليتين الأخيرتين إلى 1,88% في 2008 و1,71% في سنة

2009، في حين شكلت المخصصات من الأموال ضد المخاطر المصرفية العامة نسبة 0,79% من إجمالي الخصوم في 2008 لترتفع في سنة 2009 إلى 0,82%، أما ما يلاحظ على الديون تجاه المؤسسات المالية هو تراجع اعتماد البنك على هذا المصدر، حيث مثلت في سنة 2008 نسبة 0,66% ثم انخفضت في سنة 2009 إلى نسبة 0,48% من مجموع الميزانية.

المطلب الثالث: التحليل باستخدام مؤشرات تقييم الأداء

أولا-مؤشرات الربحية:

هناك مؤشرات عديدة تستخدم في تقييم ربحية البنوك، أما فيما يتعلق الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير - معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) النتيجة الصافية / حقوق الملكية.

- معدل العائد على الأصول (ROA) = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.
- معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية / مجموع الودائع.
- الرفع المالي = مجموع الأصول/حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول.
- نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة.

الجدول (06): مؤشرات ربحية الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير مقارنة بمؤشرات القطاع العمومي

	2005		2006		2007		2008		2009	
	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	0,32	5,63	0,39	17,41	0,26	23,64	0,31	25,01	1,71	25,93
معدل العائد على الأصول (ROA)	0,02	0,30	0,02	0,75	0,02	0,87	0,02	0,99	0,11	1,16
معدل العائد على الودائع	0,02	–	0,02	–	0,02	–	0,02	–	0,12	–
الرفع المالي	20	18	20	23	14	27	15	25	15	22
نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة	99,73	92,02	99,64	77,14	99,55	69,24	99,28	60,03	96,78	54,74

المصدر: اعداد الطالبة استنادا إلى معطيات القوائم المالية من 2005-2009

* تم استخراج معدلات القطاع المصرفي العمومي من التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2007-2008.

1-معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك، ويلاحظ من الجدول (3-14) أن قيم هذا المؤشر كانت في الفترة 2005-2009 على التوالي بالمعدلات 0,32%، 0,39% 0,26%، 0,31%، 1,71%، حيث يمثل العائد على حق الملكية لعام 2009 المعدل الأعلى خلال فترة الدراسة أي أن كل (100) مائة دج تم استثمارها في تلك السنة حقق في نهايتها عائدا قدره 1,71دج، وبمقارنة هذه النسبة في نفس السنة بالمعدل 25,93% الذي يمثل معدل العائد المتوسط لحقوق الملكية لدى القطاع المصرفي العمومي الجزائري، فإننا نستنتج أن مردودية الأموال الخاصة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك ضعيفة جدا، مما يدل على أن الأخير لا يعتمد في تمويل نشاطاته على الموارد الذاتية، أو أنه لا يوظفها بالكفاءة اللازمة.

2-معدل العائد على الأصول (ROA):

يبين هذا المؤشر النتيجة المتأتية من استخدام وتوظيف عناصر الأصول في نشاط البنك، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن هذا المعدل بقي ثابتا خلال كل السنوات بنسبة 0,02%، باستثناء سنة 2009 التي ارتفع فيها إلى 0,11%، وهذا بسبب أن معدل زيادة الأرباح كان أكبر من معدل زيادة الأصول (ارتفعت الأرباح في 2009 عن سنة 2005 بنسبة 855,79%، والأصول بنسبة 36.36%)، أما إذا تمت مقارنة معدلات العائد على الأصول للبنك محل الدراسة بالمعدلات المتوسطة المناظرة لها لدى النظام المصرفي العمومي، فنجد أن هذا المؤشر يبقى ضعيفا ويمكن تفسير ذلك بعدم قدرة البنك على تحقيق التوظيف الأمثل لأصوله من أجل توليد الأرباح المرغوبة، أو عدم فعاليته في التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيفات.

3-معدل العوائد على الودائع:

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يتعلق الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير فإننا نجد أن هذا المعدل مساو بالتقريب لمعدل العائد على الأصول (0,02 %) والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع قيمة ودائع العملاء التي شكلت على طول سنوات الدراسة حوالي 90% من مجموع الميزانية، باستثناء سنة 2016 أين كان فيها

معدل العائد على الودائع بنسبة 0,12%، وهي السنة التي ارتفعت فيها أرباح البنك بمعدل يفوق معدل ارتفاع الودائع (ارتفعت الأرباح في سنة 2009 عن سنة 2008 بنسبة 481,95%، والودائع بنسبة 10,40%).

ما يلاحظ على معدل العائد على الودائع لدى البنك أنه بقي خلال الفترة المعتبرة ضعيفا جدا، فمثلا إذا أخذنا الدورة المالية 2009 وهي السنة التي بلغ فيها هذا المؤشر لأعلى مستوى له مقارنة بباقي السنوات بنسبة 0,12% فمعنى ذلك أن كل (1000) ألف دج من الودائع تم استثمارها خلال السنة الواحدة حققت في النهاية ربحا صافيا بمقدار 1,2دج، وتفسر هذه المردودية الضعيفة بالأعباء الكبيرة المدفوعة عن هذه الودائع باعتبار أن أكثر من 99% منها هي ودائع ادخارية تستحق دفع فوائد عليها، هذا فضلا عن المصاريف الكبيرة المصاحبة لتوظيفها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفسر بضعف استثمار البنك لهذا النوع من الموارد، الأمر الذي يفرض عليه توسيع تشكيلته من القروض والخدمات المصرفية، حيث لم يعد الوحيد في السوق المصرفي الجزائري المحتكر لقروض السكن.

4-الرفع المالي:

الرفع المالي هو حصيلة نسبة مجموع الأصول إلى حقوق الملكية، وبتفصيل أكثر هو نسبة العائد على حقوق الملكية إلى العائد على الأصول، أما عن الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك فإن الملاحظة الأولى لقيم مؤشراته للرفع المالي في الفترة 2005-2009 تبين أنه يعتمد بشكل أساسي على المصادر الخارجية في تمويل أصوله، أما الملاحظة الثانية وبالمقارنة مع المعدلات المتوسطة المقابلة لدى البنوك العمومية الجزائرية فتوضح أن زيادة النشاط الإجمالي لهذه الأخيرة قابله زيادة في الأرباح بمعدل فاق ما ولّده ارتفاع نشاط البنك المدروس من أرباح، باستثناء سنة 2005 التي كان فيها الرفع المالي القرض الشعبي الجزائري أعلى من نظيره لدى القطاع العمومي ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة الحجم المعتبر للأموال الخاصة ضمن موارد أغلب البنوك الوطنية.

5-نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة:

يوضح الجدول (3-14) الحصة المعتبرة لإجمالي أعباء البنك ضمن إيراداته الكلية قبل الضريبة، والتي كانت بمعدل 99% خلال كل سنوات فترة الدراسة، وبمقارنتها مع معدلات القطاع المصرفي العمومي فإنه يمكن القول أن القرض الشعبي الجزائري يتحمل تكاليف كبيرة في نشاطه، وهو ما يشكل عبئً على ربحيته وتهديدا لاستمراريته، لذا يتوجب على المسؤولين فيه التحكم أكثر في المصاريف المختلفة والرفع من مستوى مردودية الاستثمارات وتوسيع تشكيلة القروض، إضافة إلى التوجه نحو خلق خدمات مصرفية حديثة التي لا يتطلب أداؤها تخصيص موارد معتبرة، مع العمل على رفع كفاءة العنصر البشري والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة.

ثانيا-مؤشرات كفاية رأس المال:

يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين باعتبار أن الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد البنك، فهو يمثل خط الدفاع الأول في حالة حدوث خسارة.

من مؤشرات كفاية رأس المال المستخدمة في هذه الدراسة ما يلي:

- معدل كفاية حقوق الملكية = حقوق الملكية / إجمالي الأصول.
- معدل قدرة البنك على رد الودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع.
- معدل الأصول الخطرة = حقوق الملكية/الأصول-(النقدية أرصدة البنك المركزي+ ودائع لدى المؤسسات المالية).
- نسبة هامش الأمان = حقوق الملكية / (أذونات الخزانة +أوراق مالية +أوراق تجارية مخصومة +سلفيات وقروض).

الجدول(07): مؤشرات كفاية رأس المال الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل كفاية حقوق الملكية	29949 / 600861 = %4,98	30970 / 631331 = %4,91	49136 / 707806 = %6,94	50067 / 744756 = %6,72	52156 / 819310 = %6,37
معيار القدرة على رد الودائع	29949 / 545789 = %5,49	30970 / 572180 = %5,41	49136 / 630766 = %7,79	50067 / 668705 = %7,49	52156 / 738282 = %7,06
معدل الأصول الخطرة	29949 / 517130 = %5,79	30970 / 545077 = %5,68	49136 / 590204 = %8,33	50067 / 537851 = %9,31	52156 / 621668 = %8,39
نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار	29949 / 459460 = %6,52	30970 / 489685 = %6,32	49136 / 511929 = %9,60	50067 / 451844 = %11,08	52156 / 516732 = %10,09

الأرقام بملايين الدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى أرقام القوائم المالية 2005-2009.

1-معدل كفاية حقوق الملكية:

تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته، كما تفيد في التعرف على درجة كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال المودعين. ومن الجدول (3-16) نلاحظ أن معدلات حقوق الملكية (4,98%، 4,91%، 6,94%، 6,72% 6,37 %) القرض الشعبي الجزائري خلال فترة الدراسة تبين أنه لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، أي أن المصادر الخارجية تمثل الجهة الأساسية لموارده (ودائع العملاء بـ 90%)، أما فيما يتعلق بعامل الأمان وباستخدام المعيار التقليدي في حساب كفاية رأس المال، فنجد على العموم أن هذا المؤشر في تحسن مستمر، وكان أحسن معدل لكفاية حقوق الملكية في سنة 2007 بـ 6,94%، ويعود هذا إلى عملية إعادة التقييم التي شملت الأصول الثابتة وما نجم عنه من زيادة للأموال الخاصة بمبلغ 17462 مليون دج، أما عن انخفاض معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول عن النسبة البسيطة (8%) فيمكن تفسيره بعدم قدرة البنك على توليد أرباح كبيرة من نشاطه، وهذا بالنظر إلى ما هو متاح لديه من موارد وبما يملكه من أصول معتبرة*.

2-معدل القدرة على رد الودائع:

ويفيد هذا المعدل في معرفة مدى كفاية حقوق الملكية في رد الودائع، أما فيما يتعلق بالبنك محل الدراسة فنجد أن المعدل كان متدنيا في سنتي 2005 2006 بنسبة 5,49% و5,41%، ليتحسن بعدها بشكل ملموس في السنوات الثلاثة التالية على التوالي بالمعدلات 7,79%، و7,49% و7,06%، والسبب في ذلك كما ذكرنا سابقا يعود إلى عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة التي شرع فيها في سنة 2007 واستكملت في سنة 2008.

* تبقى أرباح البنك المدروس ضئيلة مقارنة بأرباح بعض البنوك العمومية الأخرى، فمثلا في سنة 2007 قدرت أرباحه الصافية بـ 126 مليون دج، في حين كانت أرباح كل من،BNa، BEA في نفس السنة على التوالي ، 6789 مليون دج، 3589 مليون دج، وهذا بعد الاطلاع على قوائمها المالية المتاحة على مواقعها الرسمية على شبكة الإنترنت.

3-معدل الأصول الخطرة:

يعنى هذا المعدل بقياس مقدار ما يمكن أن تتحمله الأموال الخاصة من الأصول الخطرة، أي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية، كما أن عملية بيعها غالبا ما ترافقها بعض الخسائر.

ومن الجدول (3-16) نجد أن هذا المؤشر قد تحسن بشكل مستمر في السنوات الأربع الأولى، فبعد أن كان بنسبة 5,79% في 2005 وصل إلى أعلى معدل له في سنة 2008 بـ9,31%، ويفسر هذا كما تم الإشارة إليه في التحليلات السابقة إلى عملية إعادة التقييم للأصول الثابتة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى انخفاض استثمارات البنك في السندات الحكومية، والسندات والأوراق المالية ذات العائد الثابت، وبعدها انخفض هذا المعدل في سنة 2009 إلى 8,39% بسبب ارتفاع إجمالي استثمارات البنك مقارنة بسنة 2008.

4-نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار:

تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى كفاءة حقوق الملكية في مقابلة الخسائر المتوقعة من استثمارات البنك في كافة الأشكال (أذونات الخزانة، أوراق مالية، أوراق تجارية مخصومة، قروض وسلفيات)، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما زادت معه قدرة الأموال الخاصة على امتصاص الخسائر والتدهور في قيم الاستثمارات، أما عن القرض الشعبي الجزائري-بنك فنجد أن هذا المؤشر بعد أن كانت نسبته بـ 6,52% سنة 2005 و6,32% سنة 2006، تطور بعدها بشكل جيد ليصل إلى أعلى معدل له في سنة 2008 بنسبة 11,08%، ثم انخفض في سنة 2009 إلى 10,09%، وينطبق تفسير ذلك على ما تم سرده من تحليل حول معدل الأصول الخطرة.

ثالثا-مؤشرات السيولة:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من طلبات المودعين للسحب على الودائع والمؤشرات المستخدمة في دراستنا هي:

- المعيار النقدي = (نقدية بالخزينة+ أرصدة لدى البنك المركزي+ المستحق لدى المؤسسات المالية) / إجمالي الودائع.

الجدول (08): مؤشرات السيولة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك

	2005	2006	2007	2008	2009
المعيار النقدي	83731 / 550298 = %15,22	86254 / 576531 = %14,96	117602 / 634751 = %18,53	206905 / 673622 = %30,72	197642 / 742206 = %26,63
نسبة السيولة القانونية	358255 / 550298 = %65,10	379510 / 576531 = %65,83	424450 / 634751 = %66,87	431045 / 673622 = %63,99	451584 / 742206 = %60,84

الأرقام بملايين الدينار الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى القوائم المالية 2005-2009.

- المعيار النقدي لسنة 2005 = (35 + 48518) / (4495 + 545789 + 14) = 15,22%.

-نسبة السيولة القانونية لسنة 2005 = (358255 + 48518 + 150215 + 121769 + 24 + 2516) / (4495 + 545789 + 14) = 65.10%.

1-المعيار النقدي:

يوضح لنا الجدول (3-17) قيم المعيار النقدي وما تعكسه من نسب مالية حول ما يحتفظ به الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك من نقدية جاهزة لمواجهة التزاماته عن الأموال المودعة لديه، وكانت قيمة هذا المعدل في سنة 2005 بـ 15,22% ثم انخفض في سنة 2006 إلى 14,96%، ويفسر هذا بارتفاع إجمالي حجم الودائع، ثم شهد هذا المعيار ارتفاعا في السنتين المواليتين كان أهمها في سنة 2008 بنسبة 30,72%، وهذا نتيجة للارتفاع المعتبر لحقوق البنك على المؤسسات المالية، ثم انخفض في سنة 2009 إلى 26,63%، وذلك بسبب انخفاض الودائع لدى المؤسسات المالية وارتفاع حجم ودائع العملاء عن سنة 2008. وتعكس القيم الجيدة لهذا المعيار في مختلف سنوات الدراسة حرص البنك واستعداده لمواجهة السحوبات العادية والطارئة لعملائه على ودائعهم، وهو ما يساهم بالتأكيد في تعزيز ثقة الجمهور.

2-السيولة القانونية:

تعكس قيم هذا المؤشر من خلال الجدول (3-17) المستوى الجيد لسيولة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير حيث كان في فترة الدراسة بمعدل 64,53%، وهو ما يستجيب للمتطلبات القانونية الدنيا للسيولة المقدرة بـ 50% وتترجم المعدلات المرتفعة لهذا المعيار (65,1%، 65,83%، 66,87%، 63,99%، 60,84%) استعداد البنك لتلبية طلبات العملاء للسحب على ودائعهم التي تمثل أكثر من 90% من إجمالي الموارد، حيث تشكل ضمنها الإيداعات لدى الطلب ما يفوق 99% من مجمل الودائع.

وتجدر الإشارة إلى أن المعدلات الجيدة للسيولة القانونية ساهمت في تعزيز الثقة بين البنك وجمهور المودعين، وهو ما أدى إلى ازدياد حجم الودائع من سنة لأخرى.

رابعا-مؤشرات الكفاءة:

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نسبة كفاءة التشغيل = مجموع المصاريف التشغيلية / مجموع الإيرادات التشغيلية.
- معدل إنتاجية العامل = صافي الدخل / عدد العاملين المتفرعين.
- تكلفة العامل = مصاريف المستخدمين / عدد العاملين المتفرعين.

الجدول (09): مؤشرات الكفاءة الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير -بنك

	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة كفاءة التشغيل	21917 / 27898 = %78,56	19551 / 26916 = %72,61	17632 / 26426 = %66,72	16855 / 2624 = %64,23	19376 / 24387 = %79,45
معدل إنتاجية العامل	95 / 4989* = 19002 دج	120 / 5132* = 23383 دج	126 / 5206* = 24260 دج	156 / 5170 = 30174 دج	908 / 5108 = 177728 دج
تكلفة العامل	2458 / 4989* = 492684 دج	2645 / 5132* = 515394 دج	3092 / 5206* = 593968 دج	3779 / 5170* = 730851 دج	4275 / 5108* = 836922 دج
نسبة معدل إنتاجية العامل إلى تكلفة العامل	19002 / 492684 = %3,86	23383 / 515394 = % 4,54	24260 / 593968 = %4,08	30174 / 730851 = %4,13	177728 / 836922 = %21,24

الأرقام بملايين الدينار الجزائري

ملاحظة: عدد العمال في هذا الجدول محسوب بالآحاد.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد إلى القوائم المالية وعدد العمال خلال الفترة 2005-2009.

1-نسبة كفاءة التشغيل: نلاحظ من الجدول (3-18) القيم المرتفعة لنسب كفاءة التشغيل التي كان أعلاها في سنة 2005 بـ 78,56% وفي سنة 2009 بنسبة 79,45%، ويفسر ذلك بالمصاريف الكبيرة المرافقة لنشاط الوساطة للبنك، ومنها على الخصوص الفوائد المدفوعة عن الودائع الادخارية. فمثلا في سنة 2009 شكلت الأعباء من الفوائد على الودائع الإدخارية لدى الطلب ولأجل نسبة 70,2% من إجمالي أعباء الاستغلال المصرفي وهذا الحقيقة تستوجب من الإدارة العليا للبنك التقليل من هذا النوع من الإيداعات والتوجه أكثر نحو استقطاب الودائع الجارية الأخرى (حسابات الشيك، الحسابات الجارية التجارية) التي لا يستحق دفع فوائد عليها.

خامسا-مؤشرات توظيف الأموال:

تقيس مؤشرات توظيف الأموال درجة استثمار الموارد المتاحة في الأصول المربحة، ومن المعايير المختارة ما يلي:

- نسبة الائتمان إلى الودائع = القروض والسلفيات / إجمالي الودائع.
- معدل توظيف الودائع = (استثمارات وأوراق مالية + قروض وسلفيات) / إجمالي الودائع.
- نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال = مجموع القروض والاستثمارات / (حقوق الملكية + الودائع).

الجدول (10): مؤشرات توظيف الأموال الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير بنك–مقارنة بالقطاع المصرفي العمومي

	2005		2006		2007		2008		2009	
	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*	معدل البنك	معدل القطاع*
نسبة الائتمان إلى الودائع	33,57	**61,78**	34,04	**53,21**	32,28	**46,53**	33,79	**48,39**	35,40	**59,58**
معدل توظيف الودائع	83,50	**64,54**	84,94	**56,49**	80,65	**48,82**	67,08	**50,44**	69,62	**61,75**
نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال	79,19	–	80,61	–	74,86	–	62,44	–	65,05	–

الأرقام بالنسب المئوية (%)

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد إلى أرقام القوائم المالية 2005–2009.

*تم استخراج نسب القطاع العمومي الجزائري من التقارير السنوية لبنك الجزائر ل سنة 2007-2008.

1-نسبة الائتمان إلى الودائع:

تتأتى هذه النسبة بمقارنة القروض والسلفيات الممنوحة من البنك إلى إجمالي ودائعه، ومن الجدول أعلاه نلاحظ بقاء هذا المعدل بالنسبة القرض الشعبي الجزائري ضمن المجال 32,2% و 35,4%، هذا يعني أن الحجم الأهم من الودائع يتم توظيفها في استثمارات أخرى (أوراق مالية) غير النشاط الإقراضي، وبالمقارنة مع متوسط نسب الائتمان إلى الودائع لدى البنوك العمومية الجزائرية، فنلاحظ كذلك أن هذا المعدل يبقى منخفضا عن المعدلات السائدة في السوق، ويمكن تفسير ذلك بانحصار الحصة السوقية للبنك بسبب دخول بنوك منافسة مجال القروض العقارية، وبهذا لم يعد القرض الشعبي الجزائري محتكرا لهذا المجال.

يمكن إضافة عوامل عديدة ساهمت في هذه الوضعية، منها صغر تشكيلة البنك من القروض والسلفيات المعروضة على العملاء (أغلب القروض موجهة للسكن)، ضعف التسويق المصرفي، وعدم كفاءة العنصر البشري بالمستوى المطلوب.

2-معدل توظيف الودائع:

من خلال الجدول (3-19) نلاحظ أن قيم معدلات توظيف الودائع كانت أكبر بكثير من قيم نسب الائتمان إلى الودائع، حيث وصلت في بعض الفترات إلى أكثر من الضعف، وهي مرتفعة كذلك حتى بمقارنتها مع المعدلات المتوسطة السائدة لدى القطاع المصرفي الجزائري العمومي، فمثلا في سنة 2006 شهد هذا المؤشر أعلى مستوى له بمعدل 84,94%، وهو أكبر بكثير من نسبة الائتمان إلى الودائع في نفس السنة (34,04%) وأعلى كذلك من معدل القطاع العمومي المقدر بـ 56,49%، وهو ما يدعم تحليلنا السابق في اعتماد البنك كثيرا على الاستثمار في السوق المالي وليس في النشاط الإقراضي.

3-نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال:

توضح هذه النسبة درجة تكثيف البنك في استغلال الموارد المالية المتاحة لديه داخلية وخارجية وتحويلها إلى استثمارات متنوعة مدرة للأرباح. وكانت أعلى قيمة لهذه النسبة في سنة 2006 بمعدل 80,61%، ثم انخفضت بعد ذلك في السنوات الموالية (74,86%، 62,44%، 65,05%)، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض استثمارات القرض الشعبي الجزائري -بنك في السندات الحكومية والقيم المماثلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى ازدياد حجم الودائع من السنة لأخرى وارتفاع قيم حقوق الملكية بسبب عملية إعادة التقييم للأصول الثابتة.

خلاصة

تم في الجزء التطبيقي من هذا الفصل بالقرض الشعبي الجزائري من خلال التطرق الى نشأته، ودواعي إقامته والمهام الأساسية التي استندت اليه باعتباره وسيط مالي متخصص في منح القروض للعملاء وتخصصها لسد متطلباتهم ثم تناولنا التطور التاريخي عن مختلف المراحل والمحطات وذلك منذ تأسيس الى ان تم اعتماده من قبل بنك الجزائر باعتباره مؤسسة مصرفية تزاول كل الاعمال البنكية.

-اما في الجزء الثاني من الفصل الثالث ثم تقييم الأداء المالي الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير من خلال أدوات التحليل المالي وهذا باستخدام التحليلان العمودي والافقي للقوائم المالية للفترة الممتدة 2005-2009 وشملت كذلك تقييم الأداء المصرفي باستعمال مؤشرات تقييم الأداء، مع مقارنته بما توفر لنا في القطاع المصرفي والتي مكننا في الأخير من الوصول الى النتائج التالية:

-تدني معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة بنسبة 0،6 % مقابل 19،52% ما يعني ان مردودية الأموال الخاصة للقرض الشعبي الجزائري ضعيفة جدا.

-قدر متوسط العائد على الأصول لدى البنك المدروس في الفترة 2005-2009 بنسبة 0.05% مقابل 1.02% في البنوك الوطنية ويفسر ذلك عدم كفاءة القرض النسبي الجزائري في تحقيقه استغلال الأمثل لأصوله من اجل توليد الأرباح.

-ترتفع مؤشرات السيولة لدى الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير، ما يعني حرصه على استعداده لتلبية طلبات المودعين لسحب أموالهم، وقد ساهم في تعزيز الثقة بين العملاء والبنك تجسيد في ارتفاع المستمر لحجم الودائع.

-يبقى المعدل العام المتوسط لتوظيف الودائع في تزويد الاقتصاد الوطني بالقروض على اللازمة لدى الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير والمقدرة ب 34% منخفض على المعدل المقابل في السوق بنسبة 54%، وهذا بسب تركيزه على الاستثمار في السندات والأوراق المالية.

خاتمة

خاتمة

تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية وهي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، وذلك لدورها الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه.

ان الاحداث الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة كالأزمات المالية وتنامي ظاهرة تبييض الأموال، وكذا مختلف التحولات الجيوسياسية خصوصا ما تعلق بمكافحة الإرهاب والاتجار بالسلاح ،تأثيرا كبيرا على الحياة الاقتصادية وخصوصا على الصعيد المالي والمصرفي ، حيث فرضت على العديد من المصارف العديد من التعليمات التي قد تعيق في بعض الاحيان تحركها او تقييدها مما يفرض عليها في العديد من الاحيان اعادة تقييم ادائها بشكل دوري بما يمكنها من مواكبة التغيرات وتفادي التهديدات السوقية واستغلال الفرص الامثل اضافة الى معالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة.

من اجل ذلك وغيرها جاء موضوع تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ليعالج اشكالية كيفية تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية؟ وكذا المؤشرات الأنجح لذلك؟

وتم من خلال الدراسة النظرية الوصول إلى النتائج التالية:

– تمثل البنوك التجارية آلية اقتصادية ومالية حيوية في أي مجتمع حيث تلعب دورا هاما في تجميع الأموال وإعادة استثمارها من خلال تزويد الأعوان الاقتصاديين بأشكال التمويل المختلفة.

– قامت البنوك التجارية إلى جانب وظائفها التقليدية، بتطوير نشاطها عبر تقديم خدمات مصرفية حديثة موجهة لمجالات عديدة تساير بها التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة وذلك في سبيل تعظيم الأرباح وبالتالي ضمان الاستمرارية.

– يعد تقييم أداء البنك التجاري موضوعا ذا أهمية بالغة للكشف عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الذي يعبر عن الفعالية، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لبلوغ تلك الأهداف الذي يعبر عنه بالكفاءة، والتحليل المالي واحد من الأساليب المهمة الذي أثبت نجاعته في هذا المجال، وذلك لما يوفره من معطيات تتيح الكشف عن نقاط القوة والضعف في التسيير كما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود انحرافات عما هو مخطط.

تم في الجزء التطبيقي من هذا البحث دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–بنك كأحد أهم أضلاع النظام المصرفي الجزائري بتقييم أدائه من خلال التطرق إلى مختلف خدماته التقليدية والحديثة التي يقدمها لعملائه ثم

تحليل قوائمه المالية في فترة الدراسة 2005–2009 باستخدام أدوات التحليل المالي واستخراج النسب المالية لمؤشرات الربحية، كفاية رأس المال، السيولة، الكفاءة، ومؤشرات توظيف الأموال، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

– صغر تشكيلة القروض المقدمة من القرض الشعبي الوطني–بنك التي يتركز معظمها في مجال السكن ومحدودية خدماته المصرفية الحديثة وهو ما لا يستجيب للاحتياجات المتنوعة والمتغيرة للعملاء الأمر الذي يضيق من حصته السوقية ويدفع بزبائنه إلى التوجه نحو بنوك أخرى خاصة الأجنبية منها التي توفر الاستقبال اللائق والخدمات المتنوعة في أسرع وقت باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

– شهد إجمالي خصوم القرض الشعبي الجزائري–بنك ارتفاعا مستمرا في فترة الدراسة ما يعني تزايد موارده خاصة المتأتية من إيداعات الجمهور قابلها زيادة استثماراته في الأصول المختلفة.

– عرفت الحصيلة الصافية لنشاط البنك تزايدا متدرجا كان أهمها في سنة 2009 بمبلغ 908 مليون دينار جزائري.

– تمثل ودائع العملاء الحصة الأهم في موارد القرض الشعبي الجزائري–بنك بنسبة تفوق 90% من إجمالي الخصوم تشكل ضمنها الودائع الادخارية أكثر من 99% من مجمل الودائع.

– أغلب استثمارات البنك محل الدراسة في القيم المنقولة وخاصة الحكومية التي تجاوزت في بعض السنوات أكثر من 45% من إجمالي الأصول.

– تشير قيم مؤشرات الربحية للقرض الشعبي الجزائري –بنك المستخرجة من قوائمه المالية في الفترة 2005–2009 إلى ضعف مردودية أمواله الخاصة حيث نجده يعتمد بشكل كبير في تمويل استثماراته على المصادر الخارجية التي تكبد مصاريف كبيرة في سبيل الحصول عليها والتي فشل في استغلالها بالشكل الأمثل في توليد الأرباح.

– كشفت مؤشرات كفاية رأس المال عن ضئالة حجم الأموال الخاصة للبنك محل الدراسة إلى أصوله نتيجة عدم قدرته على تحقيق أرباح عالية بالنظر إلى حجم الموارد المعتبرة المتوفرة لديه وبسبب ارتفاع حجم الودائع لديه التي تمثل أكثر من 90% من مجموع الخصوم.

– يتمتع القرض الشعبي الجزائري–بنك بسيولة عالية تترجم حرصه واستعداده لتلبية طلبات السحب العادية والطارئة للعملاء على ودائعهم التي تنمو من سنة لأخرى.

– تدني معدل إنتاجية العامل تعكس ضعف مردودية الموظفين في هذا البنك بسبب افتقارهم للمعارف ومهارات العمل المصرفي الحديث وعدم اعتماد معايير الكفاءة في التوظيف والترقيات فضلا عن إهمال أساليب التحفيز المادية والمعنوية وهو ما يؤثر بالسلب على ظروف استقبال الزبون والاستماع لانشغالاته والاستجابة لاحتياجاته الذي يشكل رأس المال الحقيقي للمؤسسة المصرفية.

– تبين مؤشرات توظيف الأموال انخفاض حصة القروض ضمن مجموع استثمارات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك مقارنة بالمعدل السائد لدى القطاع المصرفي العمومي بسبب انحصار حصته السوقية وهذا نتيجة دخول منافسين جدد لمجال القروض العقارية وتواضع مستوى التسويق المصرفي لديه إضافة إلى افتقار غالبية الموظفين للمعايير الاحترافية في العمل البنكي ما فرض عليه تركيز الاستثمار في القيم المنقولة للتحقيق الأرباح لتعويض خسائره من النشاط الإقراضي.

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل الى النتائج التالية:

تمثل البنوك الية اقتصادية مالية وحيوية في أي مجتمع، حيث تلعب دورا هاما في تجميع الأموال من الجمهور المودعين لتعيد استثماراها من خلال تزويد الاعوان الاقتصاديين بأشكال التمويل المختلفة.

يعد تقييم الأداء في البنك التجاري موضوعا ذا أهمية بالغة من اجل الكشف عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعية المعبر عنها ومستوى استخدام الموارد المتاحة لبلوغ تلك الأهداف التي يعبر عنها بالكفاءة.

التحليل المالي واحد من الأساليب المهمة التي اثبتت نجاعته في هذا المجال، وذلك لما يوفره من حقائق للأطراف المهتمة بنشاط البنك كما يساعد على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حالة وجود انحرافات عن ما هو مخطط.

نتائج الدراسة التطبيقية:

تم في هذا الجزء من هذا البحث دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري كأحد اهم اضلاع النظام المصرفي في الجزائر، ذلك بتقييم أدائه المالي من خلال التطرق لمختلف خدماته التقليدية والحديثة التي يقدمها تحليل قوائمه المالية في فترة(2005-2009) باستخدام أدوات التحليل المالي، باستخراج النسب المالية لمؤشرات الربحية، كفاية راس المال، ومؤشرات توظيف الأموال بذلك تم التوصل الى النتائج التالية:

-شهد اجمالي خصوم القرض الشعبي الجزائري ارتفاعا مستمرا في فترة الدراسة ما يعني تزايد موارده خاصة المتأتية من ايداعات الجمهور، والتي قابلها بدورها زيادة استثمارية في الأصول المختلفة.

-عرفت الحصيلة المصرفية لنشاط البنك المدروس تزايدا متدرجا في الفترة المعتبرة، كان أهمها في سنة 2009 بمبلغ 908 مليون دينار جزائري.

- اغلب استمارات البنك محل الدراسة نجدها في القيم المنقولة، وخاصة الحكومية منها التي تجاوز معدلها في بعض السنوات مايفوق 45 % من اجمالي الأصول

تشير قيم مؤشرات الربحية لدى القرض الشعبي الجزائري المستخرجة من قوائه المالية في الفترة (2005-2009) الى ضعف مردودية أمواله الخاصة، حيث نجده يعتمد بشكل كبير في تمويل استثماراته على المصادر الخارجية التي تكلفه مصاريف كبيرة في سبيل الحصول عليها، والتي فشل استغلالها بالشكل الأمثل وتوليد الأرباح منها بالمستوى المطلوب.

-كشفت مؤشرات كفاية راس المال عن ضئالة حجم الأموال الخاصة الى أصول البنك محل الدراسة، وهذا نتيجة لعدم قدرته على تحقيق أرباح عالية بالنظر الى ما يتوفر لديه من موارد معتبرة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الودائع التي تمثل أكثر من90 % من مجموع الخصوم.

-يتمتع القرض الشعبي الجزائري بسيولة عالية، ويتلاحم هذا حرصه واستعداده لتلبية طلبات السحب العادية والطارئة للعملاء على ودائعهم التي تعرف نموا من سنة لأخرى.

– تبين مؤشرات توظيف الأموال لدي البنك المدروس انخفاض حصة القروض ضمن مجموع استثماراته مقارنة بالمعدل السائد لدى القطاع العمومي، وهذا بسبب انحصار حصته السوقية نتيجة تواضع مستوى التسويق المصرفي لديه، ودخول منافسين جدد لمجال القروض العقارية، إضافة الى افتقار غالبية موظفيه للمعايير الاحترافية في العمل البنكي، ما فرض على ادارته تركيز الاستثمار في القيم المنقولة من اجل تحقيق الأرباح وتعويض الخسائر في النشاط الاقراضي.

اقتراحات الدراسة:

من خلال بحثنا وبعد الوقوف على حقيقة مستوى أداء القرض الشعبي الجزائري فإننا نقترح ما يلي:

–توجيه وتشجيع المودعين على فتح الحسابات الجارية الأخرى الغير الادخارية، مع تزويدهم بوسائل الدفع المختلفة (دفت الشيكات، البطاقة المغناطيسية...) التي تسهل معاملاتهم اليومية وهو ما يساهم بالتأكيد في تقليل أعباء البنك من الفوائد المدفوعة على الحسابات الادخارية.

–تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي من اجل الارتقاء بأداء البنك، وتعزيز موقعه التنافسي والتوسع والانتشار لكسب حصص سوقية جديدة.

–تبني فلسفة البنك الشامل التي تفتح للبنك مجالات جديدة ومتنوعة لاستثمار مواده.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يساعد استخدام التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء في البنك التجاري على كشف مواطن القوة والضعف في توظيف الموارد المتاحة ذ، ويوفر قاعدة معلوماتية متينة للتخطيط الجيد للمستقبل واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

هذه الفرضية صحيحة حيث اثبت الدراسة التطبيقية من هذا البحث جدوى هذا الأسلوب وقدرته على كشف الحقيقة التي تختفي وراء الأرقام، وتمكينه للأطراف المهتمة من اخذ صورة واقعية على مستوى الأداء في المؤسسة الصرفية إضافة الى ما يوفره من معلومات ومعطيات ذات مصداقية تكون قاعدة يستند عليها في اتخاذ القرار التقويمي المناسب.

قائمة المراجع

الكتب:

1. إبراهيم عبد العليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

2. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2007.

3. أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

4. ثابت عبد الرحمان وآخرون، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

5. ثابت عبد الرحمان وآخرون، الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

6. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2009.

7. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر، الأردن–عمان، 2006.

8. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008،

9. سعد صادق بحيري، توازن الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

10. السلمي علي: التخطيط والمتابعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1978.

11. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015.

12. سمير اسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد الأول، 1988.

13. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية، البنوك، ط4، الجزائر، 2008.

14. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف والتطبيقات العملية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

15. صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.

16. صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.

17. صلاح الدين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.

18. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

19. طاهر محسن الغالبي، وائل إدريس جبصي، الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

20. طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

21. طاهر محسن منصور الغالبي وآخرون، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

22. عبد الحميد عبد الفتاح المعربي، الإدارة الاستراتيجية، مجموعة النيل، القاهرة، مصر، 1999.

23. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

24. عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.

25. كاظم نزار الركابي، الإدارة الاستراتيجية المعلومة والمنافسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

26. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2007.

27. محمد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج، عمان، 2006.

28. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي للشركات وأسواق مالية، ط1، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض، 2009.

29. محمد سعيد الهادي، الإدارة المالية للاستثمار، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

30. محمد سعيد نور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

31. محمد صالح الحناوي، المؤسسات–البورصة والبنوك العامة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

32. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،

33. محمود حسين الولائي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

34. مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات تأمين، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

35. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

36. نبيل إسماعيل رسلان، عملية قياس الأداء المؤسسي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر،2007.

37. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة، مصر، 2010.

38. ولد تاجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

المذكرات ورسائل التخرج:

39. عاشوري صورية، دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

40. عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل المالي التطويقي للبيانات، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

41. عبد الوهاب السويسي، "الفعالية التنظيمية المحتوى والقياس باستعمال أسلوب لوحة القيادة"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

42. عزازية سارة، المعوقات المؤثرة على استخدام بطاقة العلامات المتوازنة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة المبيت المفرق، الأردن،2011.

43. فوزية يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وفعالياتها غير التقليدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2008-2009.

44. قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة ماجيستير، فرع مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2008-2009.

45. موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

الملتقيات:

46. حمادي نبيل عادي، فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلم حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-11 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

47. حمادي نبيل عادي، فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلم حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10-11 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

48. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء المالي في القطاع العمومي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، التحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-15 ديسمبر، 2004.

المجلات:

49. عبد الوهاب داون ورشيدة حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2011/2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات الجامعية غرداية، المجلد السابع، 2014.

50. Hans Blommerteh et d'autres, la Nouvelle economic bancaire, Economica, Paris, 2005, P214.

الملاحق

ملخص

تلعب المؤسسة الاقتصادية موقعا هاما في أي بلد، عبر دورها المحوري في استقطاب وتعبئة المدخرات الوطنية وإعادة توجهها نحو مجالات الاستثمار المختلفة، وتطوير المجتمع الذي تنشط فيه بما توفره من خدمات مصرفية متنوعة. كما ان بيئة الخدمات المصرفية اليوم تشهد تحولات وتغيرات مستمرة خاصة مع تنامي ظاهرة العولة وازدهار الأسواق المالية واشتداد المنافسة من جانب المؤسسات المالية الغير مصرفية، لذلك اعتمدت البنوك المعاصرة خيارات واستراتيجيات عديدة من اجل زيادة القدرة على المنافسة والتوسع، وبالتالي ضمان البقاء والاستمرارية.

الجزائر وفي ظل انفتاحها على العالم، وما يميز ذلك من تحرير متدرج لقطاعتها الاقتصادية والى جانبها الخدمات المصرفية والمالية، ومع سيطرة واحتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي في السوق الوطنية فانه من الضروري الاهتمام بتقييم موضوع الأداء فيها من اجل معرفة المستوى الحقيقي لاستغلال الموارد المتاحة، وكشف الاختلالات والمساعدة على تصحيحها بهدف الرفع من كفاءتها وفاعليتها محليا للمساهمة في تحقيق التنمية ومسايرة تطورات الصناعة المصرفية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المؤسسات المصرفية، الأداء المالي، العولمة المالية.

Abstract

The Economic Corporation plays an important role in any country, through its pivotal role in attracting and mobilizing national savings and re-orienting it towards various investment fields and developing the society in which it is active in its various banking services. The banking environment today is witnessing continuous changes and changes, especially with the growing phenomenon of al-Awla, the flourishing of financial markets and the intensification of competition by non-banking financial institutions, so contemporary banks have adopted many options and strategies to increase competitiveness and expansion, thus ensuring survival and continuity.

In view of its openness to the world, and the distinctiveness of gradual liberalization of its economic sector, alongside banking and financial services, and with the control and monopoly of public banks for banking activity in the national market, it is necessary to pay attention to the evaluation of the performance issue in order to know the real level of exploitation of available resources, And help to correct them in order to increase efficiency and effectiveness locally to contribute to the development and keep pace with the developments of the modern banking industry.

Keywords: Commercial Banks, Banking Institutions, Financial Performance, Financial Globalization.